



الفساد والتنمية: بحث في النظرية مع دراسة قياسية

د. خليل محمد خليل عطية

د. سليمان سعيد حسن

أستاذ بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة أسيوط
khalil.atya@aun.edu.eg.com

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة أسيوط
sshassan@aun.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد الثالث - العدد الثاني - الجزء الرابع - يوليو ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسن، سليمان سعيد؛ عطية، خليل محمد خليل (٢٠٢٢). الفساد والتنمية: بحث في النظرية مع دراسة قياسية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(٢) ج٤، ٢٣٧ - ٢٨٨.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

الفساد والتنمية: بحث في النظرية مع دراسة قياسية

د. سليمان سعيد حسن؛ د. خليل محمد خليل عطية

المستخلص:

رغم قدم ظاهرة الفساد والتي تعود إلى قرون خلت إلا أنه بدءاً من تسعينات القرن العشرين تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة سواء على المستويات المحلية أو الدولية في كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على التنمية، كما أن هذه الظاهرة لفتت الانتباه حيث كانت سبباً في استقالة حكومات أو فشل أحزاب حاكمة. ويتصدى البحث لهذه الظاهرة بالتحليل من حيث مسيبتها والنتائج المترتبة عليها وآثارها على الجهود التنموية من الناحية النظرية، مع عرض لأهم الدراسات السابقة من أجل توثيق ما تم التوصل إليه نظرياً. كما يتم تنفيذ دراسة قياسية على عدد من الدول العربية لبيان أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وتشير أغلب الكتابات والدراسات العملية الداعمة لها إلى غلبة الآثار السلبية للفساد على آثاره الإيجابية. وتتمثل هذه الآثار السلبية في: نقص معدل النمو وتدهور الكفاءة وسوء تخصيص الموارد بالإضافة إلى نقص الاستثمار المحلي والأجنبي، نقص الإنفاق على التعليم والصحة لحساب الإنفاق على التسليح والأنشطة الأخرى التي تسهل ممارسات الفساد فيها، كما يؤثر الفساد سلباً على التنمية البشرية من خلال انخفاض الإنفاق العام على التعليم والصحة والبنية الأساسية، وكذلك يضر الفساد بالمشروعات الصغيرة من خلال رفع تكاليفها، كما يصاحب الفساد تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل مع زيادة معدلات الفقر، وتوصلت الدراسة القياسية التي تم تنفيذها على عدد من الدول العربية إلى التأثير السلبي الذي يمارسه الفساد على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وقد توصلت الدراسة كذلك لوجود علاقة سببية بين الفساد والتنمية الاقتصادية في هذه الدول. وتختلف أساليب علاج الفساد في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، وقد يكون من المهم في هذه الدول الأخيرة من أجل علاج ناجع للفساد أن يتم ذلك في إطار استراتيجية لإصلاح الإدارة والحكم، هذا بالإضافة إلى عناصر الاستراتيجية التقليدية للتقليل من الفساد مثل إصلاح هيكل الأجور والخصخصة، وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع زيادة درجة الشفافية والقابلية للمحاسبة.

مقدمة

رغم قدم ظاهرة الفساد والتي تعود إلى قرون خلت إلا أنه بدءا من تسعينات القرن العشرين تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة سواء على المستويات المحلية أو الدولية، وفي كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على التنمية، كما أن هذه الظاهرة لفتت الانتباه حيث كانت سببا في استقالة حكومات أو فشل أحزاب حاكمة.

ويتصدى البحث لهذه الظاهرة بالتحليل من حيث مسبباتها والنتائج المترتبة عليها وآثارها على الجهود التنموية من الناحية النظرية، مع عرض لأهم الدراسات السابقة من أجل توثيق ما تم التوصل إليه نظريا. كما يتم تنفيذ دراسة قياسية على عدد من الدول العربية لبيان أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم تقسيمها الى خمسة أجزاء، يتضمن الجزء الأول إطارا نظريا للفساد من حيث تعريف الفساد وأنواعه وأسباب الاهتمام بهذه الظاهرة، كما يتم في هذا الجزء أيضا عرض لطرق قياس الفساد وأسبابه وآثاره وطرق علاجه. أما الجزء الثاني فيتناول عرض الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت الفساد، وأهم النتائج التي توصلت إليها. وفي الجزء الثالث يتم عرض النموذج القياسي المستخدم والبيانات ومصادر هذه البيانات، يلي ذلك الجزء الرابع الذي يخصص لعرض نتائج الدراسة القياسية، وأخيرا يتم في الجزء الخامس عرض خلاصة الدراسة وتوصياتها.

هدف وحدود الدراسة:

تهتم الدراسة بشكل أساسي بالتنظير لظاهرة الفساد مع دعم الدراسة النظرية بمسح عملي للدراسات التي تمت والتي تربط بين الفساد وبعض العوامل المسببة له من ناحية، وبين الفساد والآثار الاقتصادية المترتبة عليه من ناحية أخرى. ودعما لهذه الدراسة يتم تنفيذ دراسة قياسية على بعض الدول العربية لمحاولة التحقق من الأثر الذي يمارسه الفساد على التنمية الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع الدراسات السابقة.

١- الإطار النظري لدراسة الفساد

يقدم هذا الجزء إطارا نظريا للفساد من حيث مفهومه وأنواعه وأسباب الاهتمام بهذه الظاهرة، كما يتم في هذا الجزء عرض لطرق قياس الفساد وأسبابه وآثاره وطرق علاجه.

١-١: مفهوم الفساد:

تعددت مفاهيم الفساد بالشكل الذي ربما يصعب حصره وإن كان يدور في مجملته حول "انحراف السلطة العامة من أجل تحقيق منافع أو مصالح خاصة"، وتعرف منظمة الشفافية

العالمية Transparency International الفساد تعريفا يلقي قبولاً كبيراً بين الدول والمنظمات الدولية، وهو أن الفساد هو "سوء استخدام السلطة العامة من أجل منافع خاصة، ويتضمن الفساد رشوة كبار الموظفين والحصول على عمولة عند إتمام المشتريات الحكومية أو اختلاس الأموال العامة. <https://www.transparency.org/en>

ويعرف Nye, J.S. (1967) الفساد بأنه "سلوك ينحرف بالوظيفة عن واجباتها الطبيعية بسبب مكسب مالي أو وضع متميز لفرد أو لمؤسسة خاصة، أو التلاعب بالقواعد والقوانين ضد ممارسة البعض لقانون من أجل مصلحة خاصة"، ويأخذ الفساد أمثلة وصوراً هي الرشوة والمحاباة والاختلاس، ويستبعد منه التصرفات التي تعد مخالفة للقيم الأساسية أو المصلحة العامة.

ومن أكثر التعريفات شيوعاً وأبسطها في الوقت نفسه تعريف البنك الدولي وهو: "استخدام السلطة العامة لتحقيق نفع شخصي"، ولكن لا يجب أن يفهم من هذا التعريف أن الفساد لا يوجد في أنشطة القطاع الخاص، فهو يوجد أيضاً في المشروعات الخاصة الكبيرة في العمليات التي تتصل بالتعاقدات أو التأجير، أو في المعاملات التي تتم بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي التي تنظم نشاط هذه المشروعات مثل تقاضي طبيب أتعاب من مريض أكثر من المطلوب، أو مخالفة سائق التاكسي للتسعيرة المحددة من الجهات المختصة، كما أنه ليس من اللازم أن يتم انحراف السلطة لصالح فرد، بل يمكن أن يكون لصالح حزب أو طبقة أو أصدقاء أو عائلة أو قبيلة أو حي أو غيرها. (The world bank (1997)

وهناك تعريف آخر أكثر حيادية وهو أن "الفساد سلوك مقصود لا يصاحبه شكوى يهدف إلى تحويل مزايا من الشخص الذي يملك منح هذه المزايا إلى نفسه أو إلى أشخاص على صلة به" (Tanzi, V. 1998:545)، وليس كل أشكال الفساد تأخذ صورة دفع رشوة، فمن الممكن أن يزعم أحد موظفي الدولة مرضاً في يوم ثم يذهب لوظيفة أخرى في هذا التوقيت، فهذا يعد شكلاً من أشكال الفساد وإن لم يتقاض رشوة، وكذلك فإن إقامة مطار لحاكم دولة في مدينة صغيرة لاستخدامه الخاص تعد شكلاً من أشكال الفساد. وهنا من المهم أيضاً التمييز بين الهدية والرشوة، وهذا التمييز ربما يكون صعباً في بعض الأحيان، كما أنه في بعض الأحيان تكون الهدايا مقدمة لرشوة، أو ربما تضع متلقي الهدية في موقف يحيد فيه عن الصواب لصالح المهدي، وهنا يلعب حجم الهدية والعلاقة بين المهدي إليه والمهدي، وهل الهدية أهديت للمسئول نفسه؟ أم إلى أحد من أقاربه؟ وكيف أهديت؟ هل سرا؟ أم في وضوح النهار ورأها الناس؟، كما يلعب البعد المجتمعي والحضاري والعادات والتقاليد دوراً في التمييز بين الهدية والرشوة. (Tanzi, V. 1998:546)

أما الفساد وفقا لكتاب هيئة المعونة الأمريكية لمحاربة الفقر فيعرف على أنه سوء استخدام السلطة العامة من أجل نفع خاص ويشمل (وليس حصرا) (Eric Chetwynd et al 200:201)

- الرشوة Bribery
 - الاختلاس Embezzlement
 - المحاباة Nepotism
 - استغلال النفوذ Influence Peddling
 - الابتزاز Extortion
 - الاحتيال Fraud
- ويعرف آخرون الفساد على النحو التالي: "رغم أن الفساد يمكن أن يكون طرفاه قطاع خاص إلا أن التعريف الشائع للفساد أنه "سوء استخدام موظف عام لسلطته من أجل تحقيق نفع خاص". وينشأ الدافع للفساد من تمتع الموظف العام بسلطة غير محدودة بشأن التصرف في تخصيص خدمة حكومية تتمتع فيها الحكومة بمركز احتكاري. (Nicholas A. Lash, 2003:2)

ويلخص (1988) Klitgaard الفساد على أنه يساوي قوة احتكارية (للحكومة) + سلطة غير محدودة - القابلية للمحاسبة. أي **Corruption = Monopoly Power + Discretion**

Accountability

وخلص التعريفات السابقة هي: أن الفساد استغلال البيروقراطيين أو السياسيين لأوضاعهم أو لمراكزهم لتحقيق نفع خاص، وينشأ هذا من تمتع البيروقراطيين بصلاحيات واسعة في ظل دور كبير للدولة مع غياب أو نقص القابلية للمحاسبة، وعدم شكوى المشاركين في الفساد (وبشكل خاص الراشي). ويأخذ الفساد صورا وأشكالا عديدة سرية من أبرزها الرشوة، كما يمكن أن يكون طرفاه قطاع خاص. كذلك فإن النفع الخاص مفهوم واسع يمتد من مصلحة الموظف العام (أو السياسي) نفسه إلى مصلحة الحزب أو القبيلة أو المدينة أو العشيرة.

٢-١: أنواع الفساد:

- يصنف البنك الدولي أنواع الفساد على النحو التالي: (Vinay Bhargava, 2005:1)
- ١- الفساد الكبير وهو الفساد الذي تمارسه قيادات الدولة من الحكام والوزراء وكبار المسؤولين لخدمة مصالح مجموعة ضيقة من رجال الأعمال أو السياسيين أو حتى لصالح عناصر إجرامية
 - ٢- الفساد السياسي والذي يتضمن صانعي القوانين والمعايير التي تعمل في إطارها السياسة. ويدخل في هؤلاء الملوك والدكتاتوريون والمشرعون، ومثل هؤلاء يعملون

- في الفساد إذا أرادوا رشواي أو مكافآت لصالحهم الشخصي أو لصالحهم السياسي، وهم بدورهم يقدمون مزايا سياسية لمن يدعمونهم على حساب المصلحة العامة.
- ٣- فساد الأعمال Corporate Corruption ويحدث في مجال العلاقة بين الشركات الخاصة وعمالها أو مورديها، أي أنه يحدث في الشركات عندما يستخدم موظف الشركة مواردها لتحقيق نفع شخصي على حساب المساهمين أو أصحاب الشركة.
- ٤- الفساد الإداري Administrative Corruption ويتضمن استخدام الرشوة والمجاملة والمحاباة لتمكين فرد أو مؤسسة من خفض الضرائب عليهم أو التهرب من تطبيق إجراءات تنظيمية أو كسب عقد توريد يحقق مزايا معينة.
- ٥- الفساد الصغير Petty Corruption ويتضمن دفع مبالغ صغيرة نسبيا لتسهيل معاملات روتينية معتادة مثل دفع رسوم جمركية أو استخراج تصريح مباني وغيرها.
- ٦- فساد نظامي أو منهجي Systematic Corruption وهو الذي يسود في كل مستويات المجتمع.
- ويأخذ الفساد عدة صور منها دفع رشوة لضمان الحصول على المزايا والمنافع الحكومية التالية: عقود للعمل مع الشركات والمشروعات المملوكة للدولة، الحصول على عرض من مواد معينة تتحكم الدولة في عرضها أو المتاح منها، الحصول على قروض أو صرف أجنبي أو تراخيص استيراد وتصدير أو منح أو رعاية صحية (علاج على نفقة الدولة) أو مسكن مدعم. كما يمكن أن تدفع الرشوة لتخفيض التكلفة من خلال خفض ضريبة (أو الإعفاء منها) أو رسوم أو إجراءات أو تجنب التأخيرات التي يسببها الروتين الحكومي Red Tape. ورغم أن الرشوة هي أبرز صور الفساد إلا أنه توجد صور أخرى مثل المحسوبية Favoritism والمحاباة Nepotism في تأجير أو ضمان العقود الحكومية. كما يتدرج الفساد من الفساد الصغير Petty إلى الكبير أو العظيم Grand، ويقصد بالأول مدفوعات (رشوة) صغيرة إلى موظف عام في المستوى الإداري الأدنى، بينما يشير الثاني إلى مبالغ ضخمة تدفع لموظفي الإدارة العليا في الحكومة. وواضح في الحالة الأخيرة أن التركيز يتم على حجم المعاملة وليس بالضرورة على أهميتها.
- (Nicholas A. Lash, 2003: 2)

٣-١ أسباب الفساد:

يدور هذا الجزء من الدراسة حول أسباب الفساد بشكل عام ثم بيان هل تختلف أسباب الفساد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة؟ وهل للفساد أسباب خاصة في الدول العربية؟ والإجابة على هذين التساؤلين وغيرهما تشكل مفتاحا لرسم استراتيجية ناجعة لمقاومة الفساد. وقد حاولت الدراسة ليس فقط ذكر أسباب الفساد، وإنما تم دعم ذلك بدراسات عملية في بلدان وفترات زمنية مختلفة، وربما تعد هذه الجزئية إضافة إلى الدراسات العربية القليلة في هذا الصدد.

وينشأ الفساد بشكل عام عندما تتفوق عوائده على تكاليفه، كما ينبع الفساد من الوضع الاحتكاري للحكومة، أي عندما تكون الحكومة هي المصدر الوحيد للموارد النادرة، مثل استخدام طريق أو إصدار جوازات السفر وغيرها، وهنا تحدد الحكومة السعر كما تريد. وعندما تحدد الحكومة أسعار تقل عن سعر السوق كما هو الحال في المساكن المدعومة أو القروض منخفضة سعر الفائدة فإن نقص العرض يمكن أن يكون دافعا أو محفزا لقيام رشوة. وفي مجال التجارة الخارجية فإن تراخيص الاستيراد يترتب عليها تحديد عدد الشركات المسموح لها بالاستيراد ومن ثم ظهور ريع اقتصادي، وبالتالي استعداد لدفع رشي للحصول على هذه التصاريح... وهكذا — ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها — فإنه كلما زاد التدخل الحكومي في السوق كلما زادت الإمكانيات أو وجدت الظروف لاكتساب دخول ريعية، ومن ثم تزداد الحوافز لدفع رشوي.

أما تكاليف الفساد فتشير إلى العقوبات التي يمكن أن يتحملها دافع الرشوة في حالة اكتشاف واقعة الفساد، وقد أشار (Becker and Stigler (1974 في مقالهما التقليدي عن اقتصاديات الجريمة إلى أن تكلفة الجريمة (الرشوة) تساوي احتمالات الضبط × احتمالات الإدانة × العقوبة المحتملة، وهذه الاحتمالات تتوقف على درجة الشفافية التي تحيط بالمعاملات، وموقف المجتمع من الرشوة، والقدرة على رشوة موظفين عموميين مسئولين عن تقليل الفساد (الشرطة والقضاء). (Nicholas A. Lash, 2003: 2)

ورغم تعدد أسباب الفساد واختلاف تقسيم هذه الأسباب باختلاف زاوية التقسيم إلى أسباب مباشرة وغير مباشرة وأسباب اقتصادية وأسباب سياسية واجتماعية وعرقية وغيرها، فإن رواد الكتابة في أسباب الفساد يركزون على عدد من العوامل التي تجعل الفساد أكثر احتمالا، وأهم هذه العوامل ما يلي:

١-٣-١ عدم وضوح (أو غموض) اللوائح والقوانين في ظل تزايد دور الدولة:

فعدم وضوح القوانين التي تحكم القطاع العام وموظفيه تخلق "فجوات" Loopholes أو فرصا للأفراد أو للشركات للحصول على مزايا حكومية لا يستحقونها قانونا. كما أن فرص الفساد يمكن أن تنشأ عندما يحتكر فرد أو شركة معلومات عن ممارسات أو خطط الحكومة، أو حتى عندما تكون القواعد والقوانين الحكومية واضحة ولكنها تعطي حرية تصرف واسعة للموظف العام. وتلعب درجة وضوح القواعد والقوانين والإجراءات دورا هاما في تحديد حجم الفساد، حيث يمثل عدم وضوح القوانين، ونقص الشفافية، وعدم وضوح العمليات والإجراءات تربة خصبة لترعرع الفساد، فالقوانين متضاربة، كما أن الوثائق التي تضم هذه القوانين غير متاحة للناس بدرجة كافية، كما أن القوانين نفسها تتغير دون إحاطة الناس علما بالتغيير، كما تصاغ هذه القوانين بدرجة من التعقيد والإبهام لا يفهمها إلا المحامي الخبير مما يترك مجالا كبيرا لتعدد التفسيرات والتأويلات، كذلك فإن الإجراءات والمعاملات غير واضحة ومبهمة إلى الدرجة التي يتعذر فيها أحيانا توضيح كيف تم الوصول إلى القرارات التي تم اتخاذها. وهذا

الأمر دعا صندوق النقد الدولي إلى إصدار كود للشفافية المالية يساعد اتباع الأعضاء له على تخفيض حالات الفساد.^١ (Ades, A. and Di Tella, R, 1997: 496-515)

وليست المشكلة في حجم التدخل الحكومي، ففي حالات كثيرة يتزايد حجم النشاط الحكومي (مقاساً بنسبة إجمالي الإيرادات من الضرائب أو الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) ودور الدولة في الحماية الاجتماعية كما هو الحال في فنلندا والدول الاسكندنافية، وهي من أعلى الدول طهارة وأقلها فساداً كما تشير التقارير الدولية، ولكن المشكلة المؤدية إلى ظهور وقائع فساد تكمن في الطريقة التي تؤدي بها هذه الحكومات ووظائفها، فرغم أن الضرائب (على سبيل المثال) تقوم على قوانين وقواعد واضحة، ولا تستلزم كثرة الاتصال بين دافع الضريبة والإدارة الضريبية، إلا أن الفساد يمكن أن ينشأ ويكون مشكلة كبيرة خاصة في المواقف التالية: أولاً: عدم وضوح القوانين وصعوبة فهمها وخضوعها لتفسيرات متباينة تجعل دافع الضريبة يكثر من الاتصال بالجهاز الضريبي من أجل مساعدته على الإذعان لهذه القوانين. ثانياً: انخفاض أجور العاملين في الجهاز الضريبي، ثالثاً: تجاهل وقائع الفساد في الإدارات الضريبية وصعوبة اكتشافها، وفي حالة الاكتشاف تطبيق عقوبات خفيفة. رابعاً: غياب الشفافية والرقابة القريبة أو نقصها فيما يخص عملية إدارة وتحصيل الضريبة والرسوم (مراجعة ملفات الممولين). خامساً: ازدياد سلطات وصلاحيات الموظف في الإدارة الضريبية فيما يتصل بمنح الإعفاء الضريبي وتحديد الضريبة واختيار المراجعين وغيرها. وفي دول عديدة، ونظراً لأن الفساد أصبح من الأمراض المتوطنة في الجهاز الضريبي، فإن هذا دفع الحكومات إلى فض الإدارات القائمة واستبدالها بإدارات جديدة (بيرو وأوغندا)، كما أن الإدارات الجمركية تم استبدالها بشركات أجنبية تتولى بعض الأعمال في هذه الإدارات. وفي بعض الدول تشير زيادة الطلب على العمل في الوظائف المتصلة بالضرائب والرسوم رغم ضعف رواتبها (نسبياً) إلى نظر بعض الباحثين عن عمل إلى أن هذه الوظائف تخلق مجالات للتربح غير المشروع.

(Tanzi, V. 1998:567)

ولا يقتصر الأمر على الجهاز الضريبي، بل يمتد إلى كل نشاط حكومي تمارس فيه الدولة نشاطاً بارزاً مثل القرارات المتصلة بالإنفاق العام أو دعم السلع التموينية وغيرها.

(Tanzi, V. 1998:568)

كما أن ما يسمى حسابات خاصة خارج الموازنة Extrabudgetary accounts يعد أمراً شائعاً في كثير من الدول، وهذا المبالغ توضع في بعض الدول من أجل تخفيف الرقابة السياسية والتنظيمية التي تصاحب الإنفاق. ففي بعض الدول تتدفق الإعانات الأجنبية والإيرادات الناتجة عن بيع الموارد الطبيعية كالبتروول والقصدير في حسابات خاصة تخضع لقواعد أقل شفافية وأقل رقابة من الأموال التي تتدفق من خلال الموازنة، ويذهب بعض من هذه الأموال إلى أوجه

^١ أصدر البنك الدولي عام ٢٠٠٧ دليلاً لشفافية المالية العامة يتضمن بياناً للممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية

غير مبررة أو إلى الجيوب. وهنا يساعد تغير الثمن خلال اليوم نفسه، إذ أن فروقا بين السعر المعلن والسعر الحقيقي يمكن أن تتحول إلى حسابات خاصة. وفي كل الأحوال السابقة فإن نقص الشفافية والرقابة المؤسسية الفعالة يشكل عوامل أساسية مؤدية إلى الفساد. (Tanzi, V. 1998:565)

وقد لاحظت بعض الدراسات أن قوة الدولة (مقاسة بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي) يصاحبها فساد. كذلك فإن الدول القوية جدا (شديدة التدخل) لديها بيروقراطية حكومية كبيرة، وهناك دليل على ارتباط إيجابي بين حجم بيروقراطية الحكومة ومستوى الفساد. (Ali, A. M. And Hodan Said Isse, 2003, 449-466)

والحكومات الكبيرة تقود أحيانا إلى زيادة التدخل الحكومي من خلال الإجراءات والتراخيص، وهذا بدوره يدعم تزايد البيروقراطية وزيادة فرص تواجد الأشكال المختلفة للفساد. وهذا دعا البعض إلى اقتراح تخفيض حجم الحكومة ودرجة تدخل الدولة كطريق لمكافحة الفساد، ومعظم الأدلة العملية تؤكد وجود ارتباط موجب بين قوة الدولة (ازدياد تدخل الدولة) والفساد. (Ce sheen, John B (Riley, S.1998,129-59)

(Williamson, 2005:327-348)

وهناك من يرى في الخصخصة وسيلة لتخفيف الفساد، بينما يرى البعض الآخر في الخصخصة وسيلة مؤدية لزيادة الفساد، فسياسات التحرر الاقتصادي والتي تعد جزءا أساسيا من برامج الإصلاح في الاقتصاديات المتحولة يمكن أيضا أن تسهل الفساد إذا أدى التخفيض الضروري لحجم الجهاز الحكومي إلى انخفاض قدرة هذا الجهاز التنظيمية، وهذا أمر حدث وعاشته كثير من هذه الدول في التسعينات. (Vinay

Bhargava, 2005:4)

وتقدم الخصخصة كذلك دوافع عديدة للفساد، فالرشاوى، على سبيل المثال، يمكن أن تقدم من أجل ضمان الدخول في قائمة الراغبين في الشراء، أو من أجل تحديد عدد الواردين في القائمة. كما يمكن أن تعرض الرشاوى للحصول على البيانات الداخلية الدقيقة من الموظفين، خاصة في المشروعات الكبيرة صعبة التقييم، والتي من شأنها تخفيض قيمة الأصول المعروضة للخصخصة. كما يمكن أن تكون الرشوة مقابل تيسيرات حكومية في الدفع أو السداد أو ضمان عدم المنافسة في المستقبل. (Nicholas A. Lash,2003:3)

وقد بين (Rose-Ackerman (1999 أن الخصخصة المناسبة تتطلب أكبر قدر من المشاركة والشفافية والنشر فيما يخص تقييم المشروعات المعروضة للبيع، وفي المشروعات التي تتمتع باحتكارات مثل المنافع العامة فيتطلب الأمر، بالإضافة إلى ذلك، تكوين هيئة مستقلة تتولى أمور الخصخصة مع توافر إطار مؤسسي وقانوني ملائم. وعدم توافر هذه الشروط يعد سببا أساسيا من أسباب ظهور الفساد. وتجربة الخصخصة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تساق كمثال لأكثر عمليات الخصخصة فسادا في التسعينات، حيث يقدر أن مساهمة

الاقتصاد الخفي (غير الشرعي) في الناتج المحلي الإجمالي زادت من نحو ١٢٪ إلى ٣٣٪ في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٤، وأن أفضل التجارب نظافة كانت في تشيكوسلوفاكيا، استونيا، والمجر وبولندا، وأكبرها فسادا كان في روسيا ولاتفيا وأوكرانيا. (Nicholas A. Lash, 2003: 12) ويرى Shliefer and Vishny (1993) أن ضعف الحكومة الواضح شجع الفساد في الدول المتحولة عن الشيوعية، والذي شجع على الفساد هو تعدد الأماكن التي يحصل منها المواطن على الخدمة المطلوبة (في إطار ما يسمى تكامل الخدمات الحكومية) مثل حاجة من يريد البناء إلى تراخيص من هيئات المياه والكهرباء بالإضافة إلى موافقة الشرطة. والفساد يقل حينما يكون متاحا أمام المواطن مكاتب (بدائل) عديدة للحصول على الترخيص أو التصريح (أو الخدمة) كما هو الحال في الولايات المتحدة، وغياب مثل هذا الاختيار يمكن الموظف العام من الحصول على رشوة (Nicholas A. Lash, 2003: 13) ويؤكد الكاتبان على أهمية معرفة ما إذا كانت الهيئات الحكومية تعمل بشكل مستقل أم أنها تعمل في إطار التواطؤ، فعندما تعمل كل واحدة بشكل مستقل عن الأخرى في تحديد الرشوة فإن هذا يعد أسوأ سيناريو، سواء لدافعي الرشوة أو للهيئات التي تريد تعظيم إيراداتها من الرشوة، حيث أن محاولة رفع الرشوة من جانبها إلى أقصى حد يمكن أن يترتب عليه نقص عدد الراشدين، ومن ثم تخفيض إيرادات الهيئات. أما التواطؤ فيعني اتفاق الهيئات على تحديد رشوة يترتب عليها تعظيم الحصيلة الإجمالية للرشوة joint bribe revenue لكل الهيئات، وهذا التواطؤ يلزم لنجاحه درجة عالية من المركزية والقوة التي تمنع أي هيئة من رفع سعر الرشوة التي تتقاضاها، وهذه القوة الكبيرة التي وجدت في ظل النظم الشيوعية انتهت بالاتجاه نحو التحرير ومن ثم تحولت الهيئات من التواطؤ إلى انفراد كل هيئة بوضع الرشوة التي تراها ومن ثم ارتفع مستوى الرشاوى. ويشير الكاتبان إلى حدوث مثل هذا الارتفاع في الرشاوى في الفترة التي تلت المرحلة الاستعمارية Post-Colonialization في أفريقيا والهند. (Nicholas A. Lash, 2003: 13) وفي مقابل هذا الرأي، يرى Kaufmann and Siegelbaum (1996) أن الخصخصة في دول المعسكر الشرقي السابقة كانت ضرورة حيث أن الخصخصة "التلقائية" Spontaneous Privatization قد بدأت، فبدأت تنتشر، على إثر ذلك، وعلى نطاق واسع، سرقة الأصول العامة وتحول إيرادات الدولة إلى جيوب أشخاص في السلطة، ومع الوقت اكتسبت زخما وأصبحت أمرا واقعا. (Nicholas A. Lash, 2003: 13) وربما تعد هذه الخصخصة ناجحة في ضوء الظروف التي مرت بها هذه الدول، فعدد الشركات التي تم خصصتها في النصف الأول من التسعينات كان كبيرا جدا (نحو ٥٠ ألف شركة متوسطة وكبيرة) وهو ما يعادل نحو عشر أمثال ما تم خصصته من شركات في العالم في الثمانينات، كما تميز الوقت بعدم توافر خبراء التقييم وضعف الأجهزة الرقابية بالإضافة إلى نقص الكوادر الإدارية التنظيمية التي تدير مثل هذه المشروعات المتحولة، كل هذا وغيره عجل بالخصخصة في ظروف غير مواتية مما جعل البعض يرى فيها أن الفساد بعد الخصخصة أقل منه قبل

الخصخصة. وقد انتهى الكاتبان، من خلال بحث غير رسمي لأراء نحو ٥٠ خبيراً في شؤون الخصخصة من البنك الدولي والأوساط الأكاديمية، إلى أن عمليات الخصخصة في الدول المتحولة كانت أقل فساداً من بقية الاقتصاديات، وأن برامج الخصخصة ساعدت على تخفيض الفساد، وأن القطاع الذي تم خصخصته في الاقتصاد يعد أقل فساداً من غيره من القطاعات التي لم يتم خصخصتها. (Nicholas A. Lash, 2003: 14)

واتفاقاً مع هذا الرأي يري كل من (Manzetti and Blake (1996 أن المشكلة ليست في الليبرالية الجديدة أو سياسات السوق الحر، وإنما المشكلة في الطريقة التي تنفذ بها السياسات. (Manzetti, L. Charles Blake, 1997: 14)

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فقد توصل (Silverstein (1992 إلى أن التحرر الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الفساد. "فحيثما توجد أجندة الليبرالية الجديدة يزدهر الفساد، فالقضاء على القطاع العام إما أنه يقلل الجهات القائمة على تنظيم الأعمال، أو أنه يمنع هذه الجهات من رسم سياسات الأعمال وظهور القادة القوميون". (Silverstein, K., 1992: 766) وهنا قد نميل إلى ترجيح أن الطريقة التي تنفذ بها الخصخصة تعد مسؤولة بالدرجة الأولى عن نشوء ممارسات فساد، خاصة فيما يتعلق بمراحل تقييم المشروعات، وعندما يسود مناخ غير ديمقراطي تغيب فيه الشفافية، أما القول بأن الخصخصة، في صورة بيع المشروعات العامة في الاتحاد السوفيتي السابق والدول المتحولة، أنها كانت لمقاومة النهب والخصخصة التلقائية التي بدأت بالفعل، فربما كان الأفضل هو السعي إلى وقف هذه الممارسات بدلاً من السير في نفس الاتجاه ببيع المشروعات بثمن بخس.

١-٣-٢ وجود فرص للانحراف في استخدام السلطة Opportunity to abuse Power
تملك كل الحكومات سلطة فرض القواعد وجباية الضرائب ودعم القانون وفرض عقوبات على مرتكبي الأخطاء، وبعض موظفي الحكومة يميلون إلى سوء معاملة المواطنين، أو الشركات الخاضعين لهذه القوانين أو الضرائب، أو من خلال تهديد المواطن بدون وجه حق بوضع هذه الرسوم أو العقوبات على البعض بشكل انتقائي. وحتى هؤلاء الذين لم يرتكبوا مخالفات يجدون أنفسهم مضطرين لدفع رشواي لهؤلاء الموظفين من أجل تجنب تكاليف التأخير والتعطيل، كذلك فإن الشركات التي ترتكب مخالفات تدفع أيضاً رشى من أجل تجنب المقاضاة أو العقوبات أو من أجل الحصول على معاملة تفضيلية. (Nicholas A. Lash, 2003: 17)

١-٣-٣ الانخفاض النسبي لمتوسط دخل الفرد: Relatively Low Income per capita
ترتبط مقاييس الفساد والحكم والإدارة الفاسدة poor governance سلبياً مع متوسط الدخل الفردي ومقاييس التنمية البشرية، وهذا يعني أن الدول الغنية والدول التي يرتفع فيها مؤشرات التنمية البشرية تميل إلى أن تكون أقل فساداً وأفضل حكماً. وهذا ربما يسوغ القناعة المتمثلة في أن الحديث عن تحسن في أساليب الحكم والإدارة غير مجدية في مكافحة الفساد ما لم

تصاحبها جهود لرفع متوسط دخل الفرد، فالحكم الرشيد ترف يطلبه من لديه كفاية من الدخل. ولكن من ناحية أخرى فإن هناك أدلة على أن الحكم والإدارة الفاسدة يعد في ذاته سببا لفقر (أو ركود) بعض الدول، مما يعني أن الفساد يمكن أن سببا ونتيجة في الوقت ذاته. وهناك من يربط بين انخفاض مستوى أجر الموظف العام ودرجة استعداده لتلقي رشوة، فقد توصل (Assar Lindbeck 1998) إلى أن السبب في انخفاض درجة الفساد في السويد يرجع جزئيا إلى ارتفاع أجر الموظف العام، فالموظف العام في الإدارة العليا -High level administrator يحصل على نحو ١٢-١٥ مرة قدر متوسط أجر عامل صناعي. وهذا التحليل يرجع الفساد إلى الحاجة Need، بعكس تفسير آخر للفساد يرجعه إلى الطمع Greed. واعتبار انخفاض الأجر ذريعة للفساد ترتب عليه انتهاج استراتيجية رفع أجر الموظف العام من أجل مكافحة الفساد، وإذا كانت الأجور منخفضة بشكل كبير فإنها لا بد أن ترفع أيضا بشكل كبير وهذا يكلف الخزنة العامة مبالغ كبيرة. وقد انتهجت دول عديدة (مثل الأرجنتين وبيرو وغيرهما) سياسة رفع الأجور في مواقع معينة مثل الإدارات الضريبية والجمارك وغيرها، كما رفعت سنغافورة (من أقل الدول فسادا حسب تقرير الشفافية) أجور الوزراء وكبار الموظفين بشكل ملحوظ. (Tanzi, V. 1998:573)

ولكن من ناحية أخرى هناك من يشكك في هذه السياسة (رفع أجر الموظف العام)، حيث أنها ربما تؤدي إلى ارتفاع مقدار الرشوة بالنسبة للموظف غير المنتهي عن الرشوة، بسبب أن ارتفاع الأجور يرفع من نفقة الفرصة البديلة لفقد الوظيفة مع عدم انخفاض الطمع بالنسبة للمرتشي في حالة اكتشاف الفساد، وتكون النتيجة انخفاض عدد حالات الرشوة وزيادة كمية الرشوة. ومن العوامل المساعدة على ارتكاب الموظف العام وقائع فساد غياب اعتزاز الموظف بوظيفته، بالإضافة إلى غيبة معايير الجدارة في الاختيار للوظيفة العامة، وانتشار التعيين السياسي في هذه الوظائف. (Tanzi, V. 1998:573) وتوجد كثير من الدراسات العملية ترى في الفقر سببا في الفساد لأنه يخلق دافعا اقتصاديا للموظف العام للقيام بعمل من أعمال الفساد (Ce sheen, John B Williamson, 2005:327-348).

١-٣-٤. ضعف الالتزام بتطبيق القانون وضعف حماية حقوق الملكية:

يشجع على الفساد ضعف تطبيق القانون والنظام، وعدم الأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، فحينما تكون حقوق الملكية غير معرفة وغير محددة تحديدا دقيقا وغير محمية قانونا، تضيق الحدود بين الملكية العامة والملكية الخاصة. كما يكون الفساد أكثر حدوثا عندما تسود البيروقراطية الفاسدة bureaucratic red tape، وعندما يضعف النظام القانوني والتشريعي. وتلعب أنظمة العقوبات Penalty Systems دورا كبيرا في انتشار الفساد، فانطلاقا من أن العقوبة تحدد درجة احتمال مرتكب الجريمة (الفساد) الإقدام على ارتكابها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن الفساد (نظريا) يمكن أن ينخفض مع تغليظ عقوبة مرتكبه، مما يشير

إلى أن نظام العقوبات في الدولة محدد أساسي من محددات درجة الفساد في المجتمع، وإن كان من الناحية النظرية يمكن توقع انخفاض عدد جرائم الفساد مع زيادة حجم الرشوة كنتيجة لتغليب العقوبة. وعلى أرض الواقع فإن من تطبق عليه عقوبات من جراء ممارسة الفساد تعد حالات قليلة بالقياس إلى حالات الفساد التي يتم الكشف عنها بالفعل، كما يوجد مدى واسع بين نصوص القوانين والعقوبات التي تطبق بالفعل، كذلك فإن العقوبات تطبق بشكل يميز بين المقترفين للجريمة، بالإضافة إلى تمييز العقوبات باللين وإجراءات التطبيق بالتعقيد والتراخي. وغالبا ما تحول المعوقات الرسمية والسياسية والتنظيمية دون التطبيق السريع والكامل للعقوبة، وتقف قضية الدليل (على الفساد) عقبة كبيرة في هذا الصدد، ذلك أن الفساد بطبيعته عملية سرية، كما أن الادعاء في بعض القضايا - في بعض الدول - ربما يفضل عدم الاستمرار في متابعة الدعوى خوفا من فقد كثير من الأصدقاء. كل هذا يضع حدودا لمدى فعالية نظام العقوبات في علاج الفساد، خاصة الفساد الذي وراءه دوافع سياسية، وهذا يوجد نوعا من التسامح مع أحداث الفساد الصغيرة التي تشجع بدورها الفساد الكبير. (Broadman and Recanatini 2000:512)

ويستغل ضعف النظام الرسمي (الذي يتميز بافتقار قوة مراقبة أفعال كبار موظفي الحكومة، ونقص القوانين، وفقدان الشفافية) بسهولة من قبل موظفي الحكومة الفاسدين. وقد أكدت كثير من الدراسات أن النظام الرسمي الكفء له أثر إيجابي على رقابة الفساد، كما توصلت منظمة الشفافية العالمية إلى مؤشر لقياس سيادة القانون Rule of Law مع مؤشر لضبط الفساد Corruption Control، ووجد بينهما ارتباط موجب بلغ ٠,٩٦ (٢٠٠٢) حيث يوجد ارتباط قوي بين درجات الفساد المنخفضة من ناحية وارتفاع درجة سيادة وتفعيل القانون من ناحية أخرى. (Ce Shen, John B. Williamson, 2005:36)

١-٣-٥. انغلاق النظام الاقتصادي والسياسي

تشير مقاييس عديدة لصلاحية الحكم إلى أن زيادة درجة الحرية الاقتصادية والسياسية تكون مصحوبة بفساد أقل، فالأنظمة المغلقة تكون عرضة أكثر لعدم مساواة اجتماعية، والتي تساهم بدورها في رفع درجة الفساد من خلال سيطرة الدولة state capture، أما المنافسة السياسية والمعارضة السياسية المنظمة والفاعلة ووجود القضاء المستقل وتوافر حرية التعبير (ومنها حرية الصحافة) فترتبط بزيادة الشفافية والقابلية للمحاسبة في كل جزء من أجزاء المجتمع، ومن ثم تقلل من احتمالات وجود الفساد وحجمه.

وهناك دليل يتمتع بقبول على مستوى العالم، وهو أن الدول التي تتمتع بحكومات ومؤسسات ديمقراطية تميل إلى يكون فيها مستوى فساد أقل، حيث يتوفر في هذه الدول سياسات وإطار مؤسسي رسمي مستقل عن طبقة الصفوة، بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني ووسائل الإعلام تتمتع بدرجة من الاستقلالية تمكن من محاسبة الحكومة. كذلك فإن الدول التي تتمتع بنظام ديمقراطي مستقر ومنافسة سياسية تميل إلى أن تكون لديها طاقة أكبر لرقابة الفساد من

خلال النظام الرسمي والانتخابات الديمقراطية والحقوق السياسية والحريات العامة وحرية الصحافة. فالدولة الديمقراطية تمنح مواطنيها الحق في تكوين أحزاب واختيار ومراقبة موظفي الدولة، كما أن الدولة الديمقراطية تدعم الحريات المدنية لأنها تحمي معتقدات المواطنين وأعراقهم ولغاتهم والحقوق الأخرى التي تشمل حقوق النوع gender والأسرة والحريات الشخصية وحرية الاعتقاد والصحافة وحرية الاجتماعات. وتقرر نظرية الديمقراطية أن الدول التي لديها حريات سياسية ومدنية أكثر يجب أن يكون لديها فساد أقل. (Girling, John, 1997: 55) وهناك دراسات كمية كثيرة أكدت انخفاض في درجة الفساد استجابة للتطور الذي حدث في الحقوق المدنية ودعم التنافس السياسي. كما أن هناك دليلاً على أن الحريات السياسية وتدفق المعلومات والشفافية لهم آثار إيجابية على مراقبة الفساد. (Ce Shen, John B. Williamson, 2005:31-32)

غير أن الديمقراطية لا تضمن وحدها نظافة الإدارة والحكم، فكثير من الدول الديمقراطية في أفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية تصنف ضمن الدول الأكثر فساداً، فقد أثبت ضعف البنيان الديمقراطي في هذه الدول عدم فاعليته في احتواء الفساد. فالهند ونيجيرو من أكبر الديمقراطيات في العالم الثالث تحتلان المرتبة ٩٠، ١٤٤ على الترتيب من ١٤٦ دولة، وفقاً لمعيار الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية ٢٠٠٤. ومن المهم هنا التأكيد على أهمية حرية الصحافة كأحد مكونات الحريات المدنية في التقليل من الفساد، فالناس في الدول التي لا تتمتع بحرية الصحافة لا يسمعون ولا يقرئون إلا ما تكتبه الحكومة في الوسائل التي تسيطر عليها والذي يمثل الدعاية الرسمية للحكومة. وفي مكافحة الفساد تلعب حرية الصحافة دوراً فريداً في خلق والمحافظة على مناخ عام لا يشجع الفساد ويراقب تطور مستواه، كما إن هذه الحرية ترفع درجة الوعي بالفساد وأسبابه ونتائجه ووسائل العلاج الممكنة. (Ce Shen, John B. Williamson, 2005:33)

وبناء على بيانات من ١٠١ دولة عام ٢٠٠٢ وجدت علاقة ارتباط سالب قدرها (٠.٨١) بين رقم الفساد لمنظمة الشفافية ورقم الحرية الاقتصادية (التي تضم حرية الملكية وحرية المعيشة وحرية العمل وحرية استثمار الدخل وحرية التجارة داخل اقتصاد السوق) كأحد مقاييس تدخل الحكومة، مما يعني أن زيادة درجة الحرية ترتبط بدرجة أقل من الفساد. وهذا يتفق مع ما توصل إليه (Elliot (1997)، من خلال دراسته لبيانات ٦١ دولة، من وجود ارتباط سلبي بين نصيب المشروعات المملوكة للدولة في القطاع غير الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفساد هذه المشروعات، حيث أن زيادة دور المشروعات المملوكة للدولة يترتب عليه تزايد درجة الفساد على المستوى القومي. ومن واقع دراسة (Ades and Di Tella (1997) عن ٣٢ دولة، كلما تزايد دور الدولة في تشجيع الصناعة تزايدت درجة الفساد، كما تزايدت درجة الفساد مع تزايد درجة المركزية والعكس صحيح من واقع دراسة شملت ٨٠ دولة قام بها Huther and Shah (1998)، كذلك فيمكن توقع أن المنافسة تقلل الربح الاقتصادي ومن ثم تقلل فرص

الفساد، كما أن درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ترتبط بعلاقة عكسية مع درجة الفساد، فيقل الفساد مع ازدياد الحرية وانفتاح الاقتصاد (مقاساً بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) على العالم الخارجي.

١-٣-٦. العوامل التاريخية والحضارية

تلعب العوامل التاريخية والخصائص الحضارية لكل دولة دوراً في تفسير الفساد، فمنح الهدايا مثلاً يمكن أن يكون سلوكاً مقبولاً في بعض المجتمعات، في حين يعد شكلاً من أشكال الفساد في مجتمعات أخرى، وفي كل مجتمع يوجد تقريباً فاصل بين ما يعد هدية تدخل في دائرة المباح، وما يعد رشى لا يقبلها الناس، حتى وإن احتملوا وجدودها بينهم. (Alesina et al 2003:155)

ولقد توصل Husted's (1999) من خلال تحليل الانحدار لبيانات ٤٤ دولة إلى علاقة تربط بين الفساد والسلوك الحضاري Cultural Attitude، فالفساد يسود في المجتمعات التي تغلب عليها القيم المادية (معايير الربح والخسارة)، والتي تخشى عدم التأكد أو عدم اليقين، وحيث تقبل أضعف فئات المجتمع التوزيع غير المتساوي للقوة في المجتمع. أما في المجتمعات التي يثق فيها الأفراد في بعضهم البعض (تشجيع الثقة) فيتوقع أن يتعاون موظفو الحكومة مع بعضهم البعض ومع الناس، ومن ثم يساهم موظفو الدولة في وجود ودعم حكومة نظيفة. وقد توصل LaPorta et al (1997) من خلال بيانات استقصاءات دولية عن القيم لنحو ٣٣ دولة إلى ما يدعم هذا الزعم.

وهناك عدد من الحالات بينت أن المجتمعات التي تتميز بوجود أسر ممتدة متماسكة قائمة على أساس انتماء وولاء عشائري Clan-based Loyalties تميل إلى أن يسودها مستوى مرتفع من الفساد، ولكن عدم وجود بيانات يعتمد عليها في إجراء المقارنات الدولية في هذه الصدد، وصعوبة قياس كثير من المتغيرات التي تعكس الأبعاد الحضارية والاجتماعية يقلل من مصداقية كثير من النتائج.

أما فيما يخص الصراعات العرقية فإنه تعد محددًا هامًا لعملية اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في كثير من الدول. وقد توصلت عديد من الدراسات إلى أن عدم التجانس أو التنوع (على أساس اللغة والعرق) والصراعات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وسوء في تصميم السياسات الاقتصادية وتراجع في الأداء الاقتصادي وتخلف في أسلوب التنظيم والإدارة.

كما أن Easterly and Levine (1997) بيّنوا أن نمو نصيب الفرد من الدخل يرتبط عكسياً بالتشتت العرقي في عينة كبيرة من الدول، رغم أن دراسة Ali and Isse (2003) بينت أن التشتت العرقي لا تأثير له على الفساد عند ثبات المتغيرات الأخرى. كما أن التشتت العرقي يعد سبباً في انتشار الفساد في معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء. أما علاقة الفساد بالنوع فقد أشارت دراسة Dollar et al (1999) لنحو ٦٦ دولة إلى أن ارتفاع نسبة الإناث في قوة العمل وفي التمثيل البرلماني تؤدي إلى حكومات نظيفة. وقد يمكن تفسير ذلك بخوف المرأة من المخالفة

بشكل عام بعكس الحال بالنسبة للرجال الذين لديهم جراءة أكبر، كما أن عمليات الفساد وما يحيطها من سرية وترتيبات في أماكن وأوقات مختلفة يكون الرجل فيها أقدر من المرأة، وإن شاركت المرأة كوسيلة مساعدة مع الرجل في أنواع معينة من الفساد.

أظهرت دراسة أن التشتت العرقي له تأثير سلبي مباشر وغير مباشر على الفساد، وهذا يتسق مع الحجة القائلة إنه في المجتمع متعدد الأعراق يميل الموظف العام إلى محاباة ومجاملة أقرباؤه أولاً ثم المجموعة العرقية التي ينتمي إليها ثم ربما الدولة، هكذا تترتب أولويات الموظف العام، لذا فمن المهم بالنسبة لصانع القرار أن يأخذ في الحسبان درجة التشتت العرقي، لأن هذا يزيد من مخاطر وجود أشكال معينة من الفساد أهمها المحاباة والمجاملة للمعارف والأقارب والعشيرة والمجموعة العرقية.. (Ce Shen, John B. Williamson, 2005:35)

١-٣-٧. الرقابة المؤسسية:

يعكس وجود المؤسسات الرقابية موقف النظام السياسي في الدولة من قضية الفساد، وتعد الرقابة المؤسسية الداخلية خط الدفاع الأول ضد الفساد، ويتحقق هذا من خلال إشراف وإدارة آمنة وفعالة، مع مكاتب مراجعة جيدة وسلوك في إطار القيم الصحيحة، يكون قادراً على اكتشاف الفساد ومناهضته. ووضوح وجودة العمليات أو الإجراءات تسهل الرقابة على الجهات الرقابية، ويجب أن يتوفر للمشرفين إمكانيات مراقبة أو متابعة من يلونهم، كما يجب أن يتوفر لديهم قدرة على رصد أعمال الفساد التي لا تعاقب. وفي كثير من الدول لا توجد مثل هذه الإدارات مما يجعل أمر اكتشاف الفساد خاضعاً للصدفة، أو من خلال تقارير تنشرها جهات من خارج المؤسسة ومنها وسائل الإعلام. (Tanzi, V. 1998:576-577)

١-٣-٨. القدوة والمثل من جانب القيادات:

عندما لا تقدم القيادات السياسية العليا في الدول المثل، بسبب تورطها في أعمال الفساد، أو أن أعمال الفساد تنتج من أقارب أو أصدقاء أو أحزاب سياسية تابعة، فلا يتوقع أن يسلك الموظف العام سلوكاً مخالفاً لسلوك قياداته، كذلك فإن هذا ينطبق على إدارات مثل الضرائب والرسوم والمشروعات العامة التي يقلد فيها الموظفون سلوك قياداتهم، وحينما لا تعاقب القيادات في بعض الدول على فساد ارتكبته فإن هذا يخلق جواً عاماً مساعداً على الفساد ومؤد إلى انتشاره. (Tanzi, V. 1998:577-578)

وتختلف العوامل التي تسبب الفساد في الدول النامية عن مسبباته في الدول المتقدمة، - ومن ثم تختلف استراتيجية المواجهة في كل من النوعين من الدول ففي الدول النامية هناك الفساد الذي يحركه البحث عن دخول ريعية rent-seeking والذي يصاحبه تدخل كبير للدولة والذي لا يمكن التخلص منه من خلال سياسات التحرير والخصخصة. وهنا يكون الحل في تقوية الدولة وزيادة طاقتها للقيام بوظائفها وفي الوقت نفسه تنظيم "وشرعة" (إضفاء الشرعية) الأنشطة الريعية المرتبطة بهذه الوظائف. وهناك الفساد السياسي والذي صاحبه محاولات الدول النامية المحافظة على استقرار الأنظمة في إطار من الندرة المالية Fiscal Scarcity، وهذا الدافع أو المحرك

للفساد لا يمكن مواجهته بالأساليب التقليدية ويفسر في الوقت ذاته وجوده في كل مكان Ubiquitous في الدول النامية. وهنا فإن أولويات الإصلاح تتمثل في تحديد أكثر الآثار ضررا وتحديد السياسات المساعدة في كل دولة. ويتمثل الحل طويل الأجل في زيادة القدرة المالية إلى الحد الذي يمكن من تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تحويلات نقدية واضحة إلى كل الجهات أو الفئات المستحقة. وهناك أيضا الفساد الذي يرجع الضعف الهيكلي في حقوق الملكية في هذه الدول حيث معظم الأصول غير منتجة ولا يمكنها أن تدفع من أجل حمايتها. وأخيرا هناك الفساد الذي يأخذ صورة النهب والغصب والذي يعد ربما المشكلة الأهم بالنسبة للدول النامية. وبينما تتعدد أسباب انتشار النهب المؤدي إلى انهيار الدولة فإن أهم ما يميزه هو انهيار قدرة أو سلطة الدولة المركزية. وهنا فإن استراتيجيات مقاومة الفساد يجب أن تدرك أهمية تقوية سلطة الدولة المركزية تجنباً للنهب. (Mushtaq H. Khan, 2006: 2-3)

وتحليلنا لمسببات الفساد يبين لماذا تعاني كل الدول النامية من درجات مرتفعة من الفساد بشكل عام، ولكن مع أن كل الفساد له آثار مدمرة، فإن بعض أنواع الفساد أشد تدميرا من غيرها. فبينما تعاني كل الدول النامية من درجات عالية من الفساد في المراحل الأولى للتنمية إلا أن الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة تعاني من فساد ذي أثر أقل ضررا، كما أن لهذه الدول استراتيجيات لإصلاح الإدارة والحكم تمكنها من تجنب أكثر أنواع الفساد ضررا. ونظرا لتعدد أنواع الفساد في الدول النامية وصعوبة مواجهته كله مرة واحدة مع جهود إصلاح الحكم فقد يكون الأفضل من الناحية العملية اختيار أشد أنواع الفساد ضررا والبدء به. (Mushtaq H. Khan, 2006: 3-4)

وللفساد في المنطقة العربية أسباب خاصة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- انخفاض مستوى الأجور بين موظفي المستوى المتوسط والأدنى في الجهاز الإداري الحكومي،
- تعقد الجهاز الإداري والإجراءات الإدارية ونقص الانسيابية والتدفق ونقص استخدام الكمبيوتر تجعل إنجاز الموظف العام بطيئا ومن ثم يوجد حافز لدى العملاء لاستخدام الرشوة من أجل تسريع إنجاز أعمالهم.
- يعد الفساد الصغير جزءا من النظام الإداري من أيام الحكم العثماني لمعظم الدول العربية إلى حد أنه أصبح جزءا من ثقافة الموظف العام.
- إحساس ضعيف بالالتزام العام لدى الموظف العام حيث تكون روابطه وعلاقته بأسرته وأقاربه وأسرته وقبيلته وملته أهم من انتمائه لوطنه، وهنا يستغل الموظف العام وظيفته لصالح من هم أقرب إليه على حساب مصلحة الوطن الكبرى.
- وتختلف أهمية أو الوزن النسبي للأسباب السابقة من قطر إلى آخر وإن وجدت قواسم مشتركة من الأسباب تجمع الكل مثل انتشار الفساد الكبير الذي يتضمن الفساد الصغير وضعف

الرقابة وغياب الديمقراطية، كما يلعب انخفاض الأجر دورا كبيرا في بعض الدول. (Paul . . Salem 1998:3)

١-٤: قياس الفساد:

يصعب الحصول على بيانات مباشرة عن الفساد، لأنه بطبيعته عمل سري أو خفي، فالأفراد الذين يقومون بهذا العمل لن يعطوا طواعية بيانات عنه، ولهذا لا بد من الاعتماد على وسائل غير مباشرة، كما يتضمن الأمر قدرا من التخمين أو الحدث Guesswork. وحاليا يوجد أكثر من رقم للفساد يقوم على استجابات لبحوث أو استقصاءات لرجال الأعمال ومحلي الخطر والرأي العام في العديد من الدول. (Mushtaq H. Khan, 2006:4-5)

وبشكل عام يوجد معياران لقياس الفساد:

أولاً: رقم الدولة الدولي لبيان الخطر (ICRG International Country Risk Guide) وهذا المؤشر تتراوح قيمته بين صفر ٦، ويعكس احتمالات طلب موظفي الحكومة لمدفوعات معينة (رشوة) والحد الذي تكون هذه المدفوعات غير المشروعة متوقعة في المستويات الأدنى من الوظائف، وهي مرتبة من قبل الخبراء في بيانات عن الدول. وهذا المعيار متاح منذ الثمانينات ولهذا يمكن استخدامه في تحليل الانحدار panel data. وتم تعديل المؤشر ليتراوح بين صفر و ١٠٠

ثانياً: رقم منظمة الشفافية الدولية وهو رقم الفساد (CPI Corruption perception index) وتتراوح قيمته بين صفر، ١٠، وبدءاً من عام ٢٠١٢ تم تعديل المؤشر ليتراوح بين صفر و ١٠٠.

وفي كل الأرقام تشير الأرقام الأعلى إلى فساد أقل (درجة أعلى من نظافة أو طهارة الإدارة والحكم)، بينما تشير الأرقام الأقل إلى فساد أعلى.

١-٥: آثار الفساد:

هنا نتعرض لما يمكن أن يحدثه الفساد من آثار على التنمية من منظور كلي، ثم نتبع ذلك بعدد من الدراسات القياسية التي بحثت آثار الفساد على عدد من المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو ودرجة الفقر والعدالة في توزيع الدخل وعلى الاستثمار المحلي والأجنبي ومؤشرات التنمية البشرية (خاصة الإنفاق العام على التعليم والصحة) وغيرها من المؤشرات، وسنبدأ بالمراجعة النظرية للآثار المتوقعة للفساد، حيث يمثل الفساد عرضاً أو مظهراً لضعف هيكلية في بنية الاقتصاد، ويؤدي إلى نتائج سلبية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فهو يخفض النمو الاقتصادي كما يقلل الاستثمار المحلي والأجنبي طويل الأجل، ويخفض من قيمة العملة المحلية، كما يقلل الإنفاق العام على التعليم والصحة، ويؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري

وسوء تخصيص الموارد البشرية النادرة من خلال توجه هذه الموارد إلى الأنشطة الربحية Rent-Seeking Activities. ويؤدي الفساد كذلك إلى زيادة معدلات وفيات الأطفال والرضع، وتشويه الدور الأساسي للدولة في دعم العقود وحماية الملكية الخاصة، كما يقلل شرعية الحكومة، ويقلل القناعة باقتصاد السوق. (Selcuk Akcay, 2006: 29-48)

وعند التعرض لآثار الفساد ينبغي التمييز بين اتجاهين متعارضين: الاتجاه الأول:

ويرى أن أثر الفساد ضعيف وفي صالح الكفاءة، ويقود هذا الاتجاه

Leff (1964), Huntington (1968), Friedrich (1972), and Nye (1967)

ويرون أن الفساد "يزيت" أو "يشحم" عجلات الأعمال والتجارة Greases the Wheels of Business and Commerce ومن ثم يسهل النمو الاقتصادي والاستثمار، مما يفضي إلى أن الفساد يزيد من الكفاءة في الاقتصاد.

أما الاتجاه الثاني وهو التيار الغالب، فيرى أن الفساد يقلل الكفاءة ومن رواد الكتاب في هذا الاتجاه:

McMullan (1961), Krueger (1974), Myrdal (1968), Shleifer and Vishny (1993), Tanzi and Davoodi (1997), and Mauro (1995)

وهؤلاء يرون أن الفساد "يخفف من سرعة دوران عجلة الأعمال والتجارة"، ومن ثم يعوق النمو الاقتصادي ويشوه تخصيص الموارد، وكنتيجة لهذا كله فإنه يباشر آثارا سلبية مدمرة على الكفاءة. وتضع أعمال الفساد أعباء ضخمة على الاقتصاد تتمثل في زيادة تكلفة المعاملات مما يعد معوقا للاستثمار.

١-٥-١. حجج في صالح الفساد: (Vinod, H. D., 1999: 601)

رغم أن الاتجاه العام بين الكتاب أن الفساد في أغلبه ينتج آثارا سلبية، إلا أنه وجدت قلة من الكتاب ينسبون للفساد بعض الآثار الإيجابية، وهذا التيار الأخير استمر يلقي بعض الرواج في بعض دول شرق آسيا (إندونيسيا، تايلاند، وبعض الدول الأخرى) حتى الأزمة المالية ١٩٩٧ باعتبار أن الفساد يشجع النمو، بناء على أن هذه الدول حققت معدلات نمو مرتفعة مع درجات منخفضة من التآكل. ومن الطريف أن يذكر أن إندونيسيا تدافع عن الفساد المؤسسي (المنهجي) بدلا من الفساد العشوائي random corruption باعتبار أن الأول أقل ضررا على التنمية، ففي إطار هذا الفساد المؤسسي Institutional corruption يعرف المرء إلى أين يتوجه، وكم يدفع لأداء أو لإنجاز الخدمة التي يطلبها. (Tanzi, V. 1998: 587)

وينسب البعض للفساد أنه من الممكن أن يكون كفؤا، لأنه يساعد على إزالة الجمود في القواعد الحكومية (الأمر الذي تتميز به كثير من الدول النامية) التي تعوق الاستثمار، وهنا يعمل الفساد كما لو كان بمثابة "تزييت لآلية أو طريقة عمل النظام" Oils the mechanism أو

تشحيم الآلات والتروس "greases the wheel"، وهذا التبرير كان يذكر لتوضيح معدلات النمو المرتفعة في بعض دول جنوب شرق آسيا. (Leff N. H., 1964,24)

كما قام البعض الآخر بتطوير نماذج تبين أنه في إطار المنافسة بين العطاءات المختلفة فإن الأعلى كفاءة يمكن أن يعرضوا الرشوة الأكبر، وهذا يعني — في رأيهم — أن الرشى تشجع الكفاءة من خلال إسناد المشروعات إلى الشركات أو المشروعات الأكفأ. (Beck, P.J. and Maher, M.W. 1991,295-303)

أما "ليو" (Lui (1985) فقد ركز على مزايا الفساد في تحقيق الكفاءة من خلال اختصار وقت الإجراءات، خاصة بالنسبة لمن يشكل لهم الوقت أهمية كبيرة، وهنا يقارن دافع الرشوة بين ما يدفعه من رشوة وما يحصل عليه من وفر في وقت الإجراءات والموافقات. (Tanzi, V. 1998:581) كما يمكن أن يكون الفساد مفيدا من الناحية السياسية من خلال تمكين السياسيين من الحصول على أموال تساعد على تحقيق التماسك المجتمعي، والذي يعد شرطا ضروريا لتحقيق النمو. (Tanzi, V. 1998:581)

كذلك فقد ينظر إلى الرشوة على أنها مكمل للأجور المنخفضة، ومن ثم تخفف الرشوة من الأعباء الضريبية، وهذا يكون في صالح النمو. وهنا يثار التساؤل: ما الذي في صالح النمو: الفساد الأقل أم العبء الضريبي الأقل؟ الإجابة هنا تذكرنا بالحل الثاني الأفضل Second Best Grease the Wheels أو Solution.

وينسب (Leff (1964) للفساد الإيجابيات التالية:

أولا: يشجع الفساد الاختراع، فبالنسبة للبيروقراطيين (الجهاز لإداري)، وبسبب مصالحهم الاقتصادية يستوي لديهم مساعدة أو تعطيل المخترعين، ومن هنا فإن الرشوة يمكن أن تكون سببا في إتاحة الفرصة للمخترعين أو المبتكرين للحصول على ترخيص أو سماح حكومي. ثانيا: إذا كان العمل يتم على أساس القطعة piecework basis فإن الرشوة تحفز متسلمها على بذل جهد أكبر.

ثالثا: تمكن المدفوعات غير المشروعة (الرشى) من تجاوز التأخيرات الكبيرة غير الضرورية، وفي هذا الصدد فإن المدفوعات التي تقوم بها الشركات في الخارج بغرض تسهيل أعمالها مستثناة عند تطبيق القانون الأمريكي في ممارسات الفساد في الخارج Foreign Corrupt Practices Act (FCPA). (Leff, N. H., 1964, 8-14) كذلك فإن الفساد يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار من خلال تقليل المخاطر المتمثلة في قيام تدخل حكومي ضار بالمشروعات في المستقبل، خاصة في ظل تقلب أنظمة الحكم في الدول النامية. (Lash, 2003:4)

ولكن ما تم إيراده من حجج لصالح الفساد يمكن الرد عليها على النحو التالي: (Tanzi, V. 1998:589)

أولاً: الجمود والقواعد ليست آتية من الخارج أو أنها مخلوق طبيعي يولد مع المجتمعات، وإنما هي من صنع الموظفين (العموميين)، كما أن جمودها وعدم وضوحها من صنعهم أيضاً من أجل رفع سعر الرشوة، كذلك فإن معرفة هؤلاء بأسرار القواعد والقوانين تعد مصدر قوتهم التي يحافظون عليها من أجل انتزاع الرشى.

ثانياً: هؤلاء الذين هم أقدر على دفع الرشوة الأعلى ليسوا هم بالضرورة الأعلى كفاءة اقتصادية، وإنما هم الأنجح في تحقيق دخول ريعية rent seeking، وإذا نظر إلى الرشوة على أنها استثمار فيجب على دافعي هذه الرشوة اعتبارها استثمار مرتفع العائد، وعندما يسود هذا الفهم في المجتمع فإنه يجعل المستثمرين الأكفاء يتحولون إلى أنشطة تحقق دخولا ريعية، وهذا التحول يرفع من تكلفة النمو في هذه الدول، كما أن تحول هؤلاء المستثمرين الأكفاء إلى هذه الأنشطة الريعية في ظل ندرة العرض من هؤلاء يكون أثره مدمراً على المجتمع.

ثالثاً: ليس هناك ما يضمن سرعة إنجاز المهام المطلوبة من خلال دفع الرشوة، فهذه العملية في يد الموظف العام، كما يمكن — في المتوسط — ألا يكون هناك توفير كبير في الوقت. ورغم أن الفساد والأنشطة الريعية يمكن أن تكون مفيدة في الأجل القصير باعتبارها "صمغ" سياسي political glue يحافظ على تماسك نسيج المجتمع، وباعتبارها (الرشاوى) مكمل للأجور، إلا أن الفساد يسبب في الأجل الطويل مشكلات ضخمة، وما تجربة زائير في عهد "موبوتو" ببعيدة.

رابعاً: على عكس ما يرى (1964) Leff فإن "مورفي" وآخرون (Murphy et al 1993) يرون أن الفساد — من خلال عدد من العوامل — يثبط الابتكار Innovation، وأهم هذه العوامل: أنه لبداية مشروع جديد يكون مطلوباً قدر من الأوراق والموافقات والتصريحات، ونظراً لعدم معرفة منظم المشروع بالإجراءات المطلوبة فإنه يدفع رشاوى مرتفعة من أجل الحصول على هذه الوثائق والأوراق، كما أن المشروع البادئ في النشاط يصادف صعوبات في السيولة والاقتراض، ومن ثم ربما يكون غير قادر على دفع الرشوة، ولأن المشروعات طويلة الأجل، وتتضمن قدراً كبيراً من المخاطرة، فلا بد أن تكون مضطرة في المستقبل لدفع الرشوة، كما أن هناك خطراً على دافع الرشوة من اكتشافها لأنه مبتدئ. وأمام كل هذه الاعتبارات فإن الموظف العام (المرتشي) ربما يفضل التعامل مع مؤسسة قائمة أفضل من التعامل مع مشروع جديد. وهكذا ينتهون (أي Murphy et al) إلى أن الفساد معوق للابتكار. وانطلاقاً من الأهمية الكبرى للابتكار للدول النامية فإن الفساد يعد مكلفاً لهذه الدول من هذه الناحية. (Lash, 2003:4)

١-٥-٢. الآثار السلبية للفساد:

استكمالاً لما سبق — أي بعد التشكيك في إيجابيات الفساد التي يدعيها البعض — يمكن فيما يلي عرض الآثار السلبية المتوقعة — نظرياً — من الفساد:

-
-
- يؤدي الفساد إلى تخفيض الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق العام، ومن ثم يساهم في زيادة العجز المالي، مما يصعب على الحكومة إدارة سياسة مالية مناسبة Sound Fiscal Policy
- كذلك فإن الفساد، من خلال سماحه لكبار الموظفين استغلال الأنشطة الحكومية التي يقومون عليها في الحصول على دخول أو مزايا أخرى — من خلال الرشوة وغيرها — من المحتمل أن يؤدي إلى تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل. وهناك دلائل من تجربة الدول المتحولة حديثاً إلى حدوث تزايد في عدم العدالة مرده الأساسي برنامج الخصخصة وما صاحبه من فساد. (Tanzi, V. 1998:583)
- كذلك فإن الفساد يشوه السوق وتخصيص الموارد، ومن ثم يؤدي إلى خفض الكفاءة، وبالتالي خفض معدل النمو، ويتحقق هذا التشويه من خلال ما يلي:
- أولاً:** يقلل الفساد من قدرة الحكومة على وضع القواعد الضرورية اللازمة للرقابة والتفتيش من أجل إصلاح فشل أو قصور السوق Market Failure، وهكذا تكون الحكومة غير راضية عن أدائها في دورها التنظيمي في كافة المجالات. وعندما يكون تدخل الحكومة مدفوعاً بالفساد — كأن تخلق الحكومة احتكاراً لصالح فرد أو مؤسسة خاصة — فإنها تضيف إلى فشل السوق القائم.
- ثانياً:** يعمل الفساد على تشويه نظام الحوافز، ففي ظل بيئة فاسدة يحول أصحاب القدرات طاقاتهم إلى الأنشطة الربعية وممارسات فساد بدلاً من التوجه إلى الأنشطة الإنتاجية.
- ثالثاً:** يعمل الفساد كما لو كان ضريبة إجبارية arbitrary tax لها تكلفة مرتفعة على الرفاهة، فالفساد بطبيعته العشوائية يجب أن تضاف إلى قيمة الرشوة المدفوعة وتكلفة التفاوض عليها تكلفة أخرى تتمثل في البحث عن ستدفع إليه الرشوة، كما أن الفساد العشوائي يمكن أن تصاحبه عقوبة مرتفعة في حالة اكتشاف واقعة الفساد، كذلك توجد مخاطر حول الوفاء بما تم الاتفاق عليه ساعة دفع الرشوة، خاصة إذا كان الفساد لا مركزياً.
- رابعاً:** يشوه الفساد كذلك، أو يقلل دور الدولة الأساسي كداعمة للعقود وحافطة لحقوق الملكية، وهذا يؤثر سلباً على النمو. فحينما لا يستطيع المرء ممارسة حقوقه على ملكيته بسبب الفساد، أو حينما يشق طريقة دون أية تعهدات أو التزامات تعاقدية، فإن دور الدولة الأساسي يضعف، ومن ثم يتأثر النمو سلباً.
- خامساً:** يقلل الفساد من مصداقية اقتصاد السوق، وربما من مصداقية الديمقراطية، ومن ثم فإن الفساد يمكن أن يكون عقبة أمام التحول إلى جهاز السوق أو التوجه الديمقراطي.
- سادساً:** يمكن أن يؤدي الفساد إلى زيادة الفقر، لأنه يقلل من احتمالات أو فرص اكتساب الدخل أمام الفقراء. (Tanzi, V. 1998:584) ويؤثر الفساد سلباً على الكفاءة، ويعوق أو يبطئ النمو، وهذا سوف يؤثر على كل الطبقات، وبشكل أكثر الفقراء، كما أن بعض القادرين ووثيقي الصلة بالحكومة سوف يحاولون التأثير على الحكومة سواء بشكل رسمي (من خلال تجمعات المصالح Lobbying)، أو بشكل غير شرعي من خلال الرشاوى والمحسوبية بشكل يجعل الإنفاق

الحكومي والضرائب في صالحهم. وعندما يؤدي الفساد الى تشجيع التهرب الضريبي والإعفاء الضريبي للمحاسبين والأغنياء ووثيقي الصلة بالنظام، فإن هذا يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الضريبية ويجعل الهيكل الضريبي أقل تصاعدياً. كذلك فإن الإنفاق الحكومي الحقيقي يمكن أن ينكمش بسبب نقص الإيرادات الضريبية، وأيضاً بسبب أن الفساد يرفع تكلفة البرامج الحكومية. وهنا فقد وجد البعض علاقة موجبة بين الفساد وحجم النشاط الخفي (الاقتصاد غير الشرعي) و *Underground Economy* والذي يستنزف الإيرادات الضريبية. (Hessel, M & Murphy, K, undated:19) كما توصل Mauro (1995,1997) إلى أن الفساد يؤدي بشكل خاص إلى نقص الإنفاق على التعليم والصحة، مما يؤثر سلباً على الفقراء أكثر من غيرهم، كما أن الفساد يجعل الإنفاق على التعليم والصحة يتوجه بالشكل الذي يخدم الأغنياء، مثل إحلال الآلات الطبية الحديثة المكلفة التي تخدم الصفوة بدلاً من برامج التطعيم واللقاحات الواسعة الانتشار والتي تخدم الفقراء، كما أن الإنفاق على التعليم يمكن أن يتحول من التركيز على محو الأمية والتعليم الإلزامي إلى التعليم العالي، كما أن المنح الدراسية أو التدريبية يحصل عليها أصحاب الحظوة أو المتصلين بالسلطة. كذلك فإن الفساد يوجد دوافع نحو تحول الاستثمارات إلى الطرق الإنتاجية كثيفة الاستخدام للعمل التي تشغل عدداً كبيراً من العمال إلى المشروعات التي تعتمد فن إنتاجي كثيف الاستخدام لرأس المال، وهذا النوع تسهل ممارسة الفساد فيه، كما يترتب عليه ضياع فرص اكتساب دخل للفقراء، فضلاً عما يترتب على تحول طرق الإنتاج إلى الموارد التي تتميز بالندرة (رأس المال) في الدول النامية من سوء تخصيص الموارد ونقص في الكفاءة. (Lash, 2003:7)

سابعاً: الإضرار بالمشروعات الصغيرة بشكل خاص، وبيئة الأعمال بشكل عام: ففي كثير من الدول (خاصة أوكرانيا وروسيا وإندونيسيا) فإن المشروعات (خاصة الصغيرة منها) تجبر على الدفع لموظفي الحكومة للحصول على شيء أو منع هذا الشيء من الحدوث، وهذه المبالغ لا بد من دفعها إذا أراد المشروع البقاء في السوق، وتسمى هذه المدفوعات في إندونيسيا *Pungli*، ويقدر البعض أن هذه المدفوعات يمكن أن ترفع التكلفة بمقدار ٢٠٪ من التكلفة الجارية، وهناك معلومات مشابهة عن روسيا وأوكرانيا. (Tanzi, V. 1998:584) والفساد المؤدي إلى زيادة التكلفة *Cost-increasing Corruption* يعتبر قسرياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وخاصة بالنسبة للمشروعات حديثة الدخول في مجال الأعمال والتي يكلفها ذلك كثيراً، ويأتي الضغط على هذه المشروعات الصغيرة من موظفي المحليات والذين يفرضون رسوماً كبيرة، بعضها رسمي والآخر غير رسمي، من أجل الترخيص والسماح لهذه المشروعات، هذا بالإضافة إلى الوقت الذي ينفقه مديرو هذه المشروعات من أجل الاستجابة لمطالب هذه السلطات، وهذه الأعباء يعتبر وقعها كبيراً على هذه المشروعات الصغيرة التي تعمل في بيئة تنافسية إلى حد كبير بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة ولذا فهي — أي المشروعات الصغيرة — تواجه صعوبات كبيرة في نقل عبء هذه التكاليف إلى مستهلكي منتجاتها. ولما

كانت المشروعات الصغيرة هي محرك النمو في أغلب الدول، فإن وضع العقوبات أمام قيامها ونموها يضعف اقتصاديات الدول خاصة النامية والمتحولة حديثاً منها. أما المشروعات الكبيرة فلديها إمكانيات كبيرة لحماية نفسها من الفساد بسبب أن لديها إدارات متخصصة يمكنها التعامل مع البيروقراطية المفرطة، كما يمكنها استخدام خبراء الإدارة أمورها مع الأنظمة والضرائب والقوانين خاصة غير الواضحة منها، كما أن حجمها يجعلها محصنة نسبياً أمام استغلال الفساد البيروقراطي، كما يمكنها التأثير من خلال قوتها السياسية في أشخاص الإدارة المعنيين، أو قيامها بأنشطة مشروع غير متاحة للآخرين، فيمكن لهذه المشروعات الكبيرة استخدام الهدايا (أو الرشوة حقيقية) كمنحة سياسية للحصول على احتكار في السوق أو للحصول على إعفاء ضريبي، أو قرض بسعر فائدة منخفض أو مزايا أخرى (يذكرنا هذا بمن يتبرع بجزء من أرضه لبناء مدرسة أو معهد أو مسجد من أجل استغلال وتحويل بقية الأراضي من الزراعة إلى إقامة المباني، أو تمويل حملة انتخابية أو مؤتمر حزبي مقابل غض الحكومة الطرف عن ممارساته الاحتكارية). وحتى ما تم من إصلاح في السنوات الأخيرة في بعض الدول، مثل تحرير التجارة وغيرها، لم تساعد المشروعات الصغيرة في حل مشاكلها فيما يخص تعقد الإجراءات وعدم وضوح القوانين والضرائب والرسوم التي تفرضها المحليات والاتحادات وغيرها. (Tanzi, V. 1998:584)

وقد أشار Mauro (1995) إلى القنوات التي من خلالها يؤدي الفساد إلى تخفيض

الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، وهذه القنوات هي:

- الأولى: أن الفساد يعمل كعمل ضريبية على العائد من الاستثمار الخاص، ومن ثم يؤدي إلى تقليل كمية الاستثمار، وهنا تعمل الرشوة كضريبة غير متوقعة unpredictable tax، ومن ثم تشوه الأنشطة الاقتصادية وتؤدي إلى تقليل الكفاءة.
- والثانية أن الفساد يؤدي إلى تحول الموارد النادرة (الاستثمارات) إلى أنشطة أقل إنتاجية، أو أنشطة يسهل فيها ممارسات الفساد، مثل شراء أسلحة على حساب أنشطة أخرى كبيرة الأهمية مثل التعليم والصحة، ومن ثم يفسد نوعية الاستثمار. وتأثير الفساد على كمية الاستثمار أكبر من تأثيره على نوعية الاستثمار، وهنا يؤكد (Lambsdorff 1996) أن الأثر يتعدى كمية الاستثمار، بل إن الفساد يؤثر سلباً على إنتاجية رأس المال. (Lash, 2003:6)
- ثامناً: بالإضافة إلى الآثار السلبية للفساد على النمو والكفاءة والعدالة فإن للفساد آثاراً سلبية أخرى منها: (Lambsdorff, J.G. 1999)
- من خلال تخفيض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الفساد إلى زيادة العجز في الموازنة العامة، والذي يترتب عليه زيادة تضخمية في عرض النقود.
- كما أن الفساد يمكن من التهرب من القواعد والأنظمة التي تحمي الصحة وتحافظ على البيئة.
- يضعف الفساد الاستقرار السياسي ويقلل من شرعية الحكومة: وعندما يصبح الفساد في توفير السلع والخدمات العامة أمراً شائعاً، فإن هذا يغذي عدم الثقة في الحكومة بين الناس، وعندما لا

يتاح للناس وسيلة فعالة لتغيير الفاسدين عبر صناديق الانتخاب تكون النتيجة تآكل الاستقرار السياسي، وشيوع الاستبداد كمرض ثان للحكومة. (Bhargava, 2005:3)

- يضعف الفساد النسيج الاجتماعي *Corruption undermines the social fabric itself*: في حالات انتشار الفساد على نطاق واسع، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى نفور الغالبية من الحكومة، ومن العملية الانتخابية مما يضر بالديموقراطية نفسها. ويؤدي انتشار الفساد إلى تقليل المساحة المشتركة في القيم بين الأفراد في المجتمع، كما يضعف الثقة المتبادلة بين الأفراد، وهذه الثقة هي التي تجعل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ممكنة. (Bhargava, 2005:3)

- يشجع الفساد ويؤيد الأنشطة الأخرى غير المشروعة: تزيد البيئة السياسية المشجعة للفساد من الطلب على السلع والخدمات (الأنشطة) غير المشروعة، وقد أصبحت البلاد ذات المستوى المرتفع للفساد مأوى وهدف لشبكات الجريمة كما حدث في كل من روسيا وأوكرانيا. (Bhargava, 2005:3)

٦-١: علاج الفساد:

ليس هناك طريقة معينة واحدة لمجابهة الفساد رغم الاتفاق على أهمية مكافحته، وربما يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى اختلاف مسببات الفساد بين الدول، فهي تختلف في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وإن وجدت بعض القواسم أو المساحات المشتركة. كذلك فإن الصورة التي يأخذها الفساد تختلف من دولة إلى أخرى، وتتوقف على القيم والعادات الاجتماعية السائدة في كل دولة. (Mushtaq H. Khan, 2006:6)

١-٦-١ الطرق التقليدية لعلاج الفساد:

تتوقف طريقة علاج الفساد على تشخيص الأسباب المؤدية إليه، ويقوم المنهج التقليدي على إرجاع الفساد إلى جشع الموظف العام وتمتعه بصلاحيات كبيرة فيما يخص القرارات الإدارية (التي تجلب منافع للغير أو تسبب أضراراً لأنشطتهم في الوقت الذي تقل فيه الرقابة أو تكون العقوبة (لمخالفة القانون) غير كافية أو ما يسمى في أدبيات الفساد Greed Plus Discretion).

وتأتي إستراتيجية المواجهة مع الفساد من خلال الهجوم على أسبابه، وأهم المعايير المستخدمة للمواجهة: (Rose-Ackerman, 1978, Klitgaard, 1988, Andvig and Moene, 1999, Shleifer and Vishny, 1993 Mauro, 1995, Bardhan, 1997, Leite and Weidmann, 1999)

- تقليل صلاحيات الموظف العام من خلال التحرير والخصخصة وغيرها من الوسائل
- تحسين أو رفع أجور الموظفين العموميين، ومن ثم يتم رفع مستوى معيشتهم ورفع تكلفة الفرصة البديلة للفساد، حيث يتعرض الموظف العام لفقد وظيفته في اكتشاف واقعة الفساد.

-
-
- تحسين دور القانون، أو تطبيق مبدأ سيادة القانون، بحيث يمكن مراقبة السياسيين والموظفين وعقابهم في حالة ارتكاب أو ممارسة فساد.
- تشجيع مزيد من الشفافية لعملية اتخاذ القرارات الحكومية من خلال دعم اللامركزية وخلق وتشجيع مراقبة المجتمع المدني.
- وإذا كانت أسباب الفساد في الدول النامية هي نفسها الواردة في نظرية (الجشع واتساع الصلاحيات) فإن تطبيق الخطوات السابقة على نطاق واسع في الدول النامية يمكن أن يؤدي ثماره في تخفيض الفساد في هذه الدول، ولكن الدراسات الميدانية ودراسات الحالة أشارت إلى عدم فعالية بعض السياسات التي وردت أعلاه: (Mushtaq H. Khan,2006:13)
١. فقد أشارت دراسات عديدة من شبه القارة الهندية وشرق أوروبا عن أن السياسات الهادفة إلى تقليص صلاحيات الموظف العام من خلال التحرير والخصخصة لها أثر محدود على الفساد، بل على العكس فقد رافق هذه السياسات زيادة كبيرة في الفساد. (Mushtaq H. Khan,2006:13)
 ٢. ثم إن رفع الأجور والمكافآت يتوقع ألا يكون فعالاً ما لم يصاحبه خوف الموظف العام من عقوبة محتملة تتمثل في فقدته وظيفته عند ضبطه، ولما كان هذا يتطلب تعديلات وتغييرات كبيرة في الهيكل المؤسسي والرسمي فليس عجباً أن يسفر الدليل العملي لبيانات مقطعية عن دول عديدة عن عدم وجود (أو وجود علاقة ضعيفة) علاقة بين رفع أجر الموظف العام وانخفاض الفساد. (Treisman, D,) (2000:399-457)
 ٣. وبينما شهدت كثير من الدول إصلاحات قانونية، فإنه يوجد دليل ضعيف أن هذه الإصلاحات مؤثرة، كما الدليل العملي يثير أسئلة هامة تتصل بدرجة الإصلاح القانوني التي تؤدي ثمارها في الدول النامية، وكيف ساهم هذا الإصلاح في تخفيض الفساد أو تحقيق أي أهداف أخرى تنموية. (Mushtaq H. Khan,2006:14)
 ٤. أما فيما يخص تشجيع الشفافية في القرارات الحكومية وإنشاء مجالس وجهات تحقيق فيعتبر الحل الأسهل للوكالات والمنظمات الدولية لدعم مقاومة الفساد، ولكن الدراسات العملية للبنك الدولي أشارت إلى أن إنشاء مثل الجهات وزيادة الوعي العام بالفساد يحتمل ألا تؤثر في البلاد التي تتمتع بحكومات ضعيفة. ورغم هذا فمزال هنالك قناعة أن تخفيض حجم النشاط الحكومي وزيادة درجة مشاركة المواطن، وزيادة فاعلية القانون، تعتبر أفضل الاستراتيجيات في الدول رديئة الحكم. (Huther and Shah, 1998:15)
 ٥. وفيما يخص الرابطة أو العلاقة بين الديمقراطية والفساد فلم يجد Treisman (2000) دليلاً على أن الديمقراطية تقلل الفساد، وأن الديمقراطية يمكن أن تؤثر

- قليلًا في الفساد بعد مرور عقود عدة على الممارسة الديمقراطية، وهنا ربما يدخل في التفسير عوامل أخرى ناتجة عن النجاح الذي يتم تحقيقه تنمويًا مع استمرار الديمقراطية. (Mushtaq H. Khan, 2006: 15)
٦. أما عن اللامركزية فقد أشارت دراسة ضمت عينة من الدول المتقدمة والدول النامية إلى أنها لها أثر كبير على تقليل الفساد، ولكن هذه الدراسة تؤكد أن تطبيق الانحدار على عينة الدول النامية فقط تبين أنه لا توجد علاقة بين اللامركزية وانخفاض الفساد. (Mushtaq H. Khan, 2006: 19)
٧. تقوم معظم النظريات في مسببات الفساد على وجود المؤسسات التي تضم الموظفين الفاسدين، مؤكدة على أهمية الإصلاح المؤسسي، من خلال زيادة الشفافية وتقوية ودعم المحاسبة الداخلية والخارجية، ورفع أجور موظفي الحكومة، ومد طرق التواصل مع المواطن العادي وإقامة وكالات متخصصة ضد الفساد على كل المستويات الحكومية. ولقد أثمر هذه الإصلاح المؤسسي في بعض البلدان وأخفق في بعض الدول التي تتميز بانتشار الفساد على نطاق واسع بما في ذلك الدول المتحولة، ويقع جزء من المشكلة في نقص الوعي العام اللازم للنجاح. وإذا كان مستهدفا مكافحة الفساد على مستوى عالمي، فلا بد من تحديد دقيق للعوامل الهيكلية والدولية، والتي يدعمها دليل Contextual، والتي تؤثر في مستوى الفساد. وهنا فإن أحد أسباب فشل كثير من الدراسات المقطعية يعود إلى أن الصورة التي يأخذها الفساد تختلف من دولة إلى أخرى، وتتوقف على القيم والعادات الاجتماعية السائدة في كل دولة. (Ce Shen, 2005: 3-5)
- وما سبق يحذر من التركيز على الطرق التقليدية في علاج الفساد وفقا لنظرية "الجشع + الصلاحيات الواسعة"، من أجل الوصول إلى حل مستدام للفساد. وهذا يشير إلى وجود مسببات هيكلية للفساد (بالإضافة إلى جشع الموظف العام وصلاحياته الواسعة)، ولا تتصل بالضرورة بهذه النظرية التقليدية، وهذا يملئ اتباع استراتيجية أخرى لمواجهة الفساد.

١-٦-٢. مكافحة الفساد من خلال إصلاح الحكم والإدارة:

من الواضح أن الفساد يشكل تكلفة للدول النامية من نواح عديدة، فهو يخرب أو يفسد خطط التنمية، كما يكون سببا في تحول الموارد عن الأنشطة الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى أنه يشوه الأداء المعتاد والشفاف للسوق، ومن ثم يخلق نوعا من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين. ومع هذا ففي السنوات الأخيرة تم التركيز على الفساد من وجهة نظر المؤسسات الدولية عبر تحليل الدور الذي يمكن أن يلعبه الحكم الجيد (النظيف) في تهيئة مجال أفضل للتنمية في الدول النامية.

ويشكل التحليل الجديد للفساد جزءاً من تحليل متكامل للحكم الجيد Integrated analysis of good governance، والأساس الذي بني عليه هذا التحليل هو الاقتصاد المؤسسي Institutional Economics، والذي يعرف السوق الكفاء بأنه السوق الذي تنخفض فيه تكلفة المعاملات Transaction Costs. وتكلفة المعاملات هي تكلفة إدارة وتصريف الأعمال، والتي تشمل بشكل خاص تكلفة التفاوض وتنفيذ العقود، فإذا كانت هذه التكلفة مرتفعة فتعد السوق غير كفاء، ومن ثم فالأرجح ألا يتم الاستثمار. ومن هنا يطرح الإصلاح الحكومي كمدخل وشرط أولي لضمان نجاح التنمية لأنه يؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات. (Mushtaq, 2006:16)

٢- الدراسات التطبيقية:

قامت دراسات عديدة في العقد الأخير من القرن العشرين وخاصة بعد ١٩٩٥ لبحث آثار الفساد على عدد من المتغيرات الاقتصادية مستخدمة في ذلك تحليل مقطعي cross-sectional analysis لعدد من الدول، ومستخدمة أيضا الرقم القياسي المتاح للفساد، وتم التوصل إلى نتائج هامة تؤكد أن للفساد آثارا سلبية على معدل النمو. وقبل التعرض لبعض هذه الدراسات يجب الإشارة إلى التحفظ المهم التالي:

عند تفسير النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسات يجب الأخذ في الحسبان بعض الحدود أو القيود التي ترد على هذه البحوث ومنها:

١. أننا نتحدث عن مستوى الفساد، والذي نأخذه من ملاحظات معينة، حيث يصعب قياسه كمياً، لأن معظم عمليات الفساد سرية، ومن ثم يصعب الحصول على معيار موضوعي عن مستوى الفساد حتى لدولة واحدة، فما بالك بمقارنات بين الدول.
٢. كذلك فإن الكثير من المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة تعتمد على بيانات شخصية subjective، خاصة فيما يتصل بالحقوق السياسية والحريات المدنية وحرية الصحافة والحرية الاقتصادية وغيرها، والسبب ببساطة هو أنه من الصعب الموافقة على كيف تبدو البيانات الموضوعية لمثل هذه المتغيرات، وحتى لو تمت الموافقة على هذا، فيصعب أو يستحيل جمع بيانات عن عدد كبير من الدول كالذي تتضمنه الدراسات. وعلى الرغم من أهمية القياس الكمي لاختبار بعض الفروض عن أهم أسباب الفساد، فتوجد صعوبة أو استحالة في اختبار بعض هذه الفروض من خلال دراسات الحالات case studies، ويصعب أن تحل الدراسات الكمية المقطعية محل دراسات الحالات.

وفيما يلي عرض مفصل لآثار الفساد تحت العناوين التالية:

١-٢. الأثر على النمو:

تعد دراسة Mauro (1995) من الدراسات الرائدة في هذه المجال، وقد توصلت إلى أن الفساد يؤدي إلى تخفيض الاستثمار ومن ثم معدل النمو، ويعود الانخفاض في معدل الاستثمار

إلى ارتفاع التكاليف وعدم التأكد الذي يسببه الفساد، وفي هذا التحليل فإن انخفاض معدل النمو هو نتيجة مباشرة لانخفاض معدل الاستثمار، وبعبارة أخرى فإن التحليل قائم على أساس دالة الإنتاج التي تعتبر النمو دالة في الاستثمار. وبالاعتماد على بيانات ٩٠ دولة (٢٠٠١) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير حجم واتجاه العلاقة الإحصائية بين رقم الفساد وكل من مستوى التعليم ومتوسط دخل الفرد ودرجة انفتاح الاقتصاد فقد تم التوصل إلى أنه يوجد ارتباط موجب وقوي ومعنوي بين درجة طهارة الإدارة والحكم ومستوى الدخل الفردي. كما توصل كل من

Mauro (1996), Leite and Weidaman (1999), Tanzi and Davoodi (2000), and Davoodi (2000) and Abed

إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين الفساد ومعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد. أما Mo (٢٠٠١) فقد بحث العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، ومنها توصل إلى أن زيادة الفساد بنسبة ١٪ يترتب عليها انخفاض معدل النمو بنسبة ٠,٧٢٪.

وقامت دراسة Keith Blackburn and Gonzalo (2010) بدراسة تأثير التكامل المالي الدولي (international financial integration) على التنمية الاقتصادية، عندما تكون جودة الحوكمة معرضة للخطر بسبب الفساد، وذلك باستخدام نموذج توازن ديناميكي عام، ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي: أولاً: الفساد دائماً ما يضر بالتنمية الاقتصادية، ولكن تأثيره يكون أسوأ عندما يتم تحرير الأسواق المالية بالمقارنة بحالة الأسواق المالية غير المحررة؛ ثانياً: من المرجح أن يكون حجم الفساد في الاقتصادات المفتوحة مالياً أعلى منه في الاقتصادات المغلقة مالياً، وفي البلدان الفقيرة عنه في البلدان الغنية. وحاولت دراسة Ratbek Dzhumashev (2014) تحليل كيف تؤثر جودة الحكم وحجم الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية على العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على انحراف حجم الحكومة عن الحجم الأمثل وبالتالي تنخفض جودة الأداء الحكومي بما يؤثر سلباً على معدلات التنمية الاقتصادية.

وقامت دراسة Mohammad and Ahmed (2017) بالتحقيق في العلاقة طويلة المدى بين التنمية الاقتصادية والفساد في بنغلاديش خلال ١٩٨٤-٢٠١٣ باستخدام نموذج ARDL. وتؤكد نتائج اختبار حدود ARDL وجود ارتباط طويل المدى بين الفساد والتنمية الاقتصادية في بنغلاديش مع وجود أدلة عن التأثير السلبي للفساد على التنمية الاقتصادية. كما أكد نموذج متجه تصحيح الخطأ هذه العلاقة طويلة الأجل.

وقام Waliu Olawale Shittu et al (2018) بدراسة تأثير الديون الخارجية والفساد على النمو الاقتصادي في خمسة بلدان مختارة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٥. وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الدين الخارجي والنمو

الاقتصادي، وكذلك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين. (تشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية بين الفساد والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الفساد.

كما أظهرت دراسة Alexander Cotte Poveda et al (2019) تقديرات متسقة مع أدلة تجريبية تبين كيف أن الفساد بمرور الوقت له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في كولومبيا، وتشير النتائج أيضاً إلى أن عدم محاربة الفساد تؤدي إلى تناقص النمو الاقتصادي والتنمية بمرور الوقت.

واتفقت دراسة John and Abdallah (2019) التي هدفت لدراسة تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في غانا مع الدراسة السابقة، حيث أظهرت النتائج أن جميع الأنشطة المفسدة تؤثر سلباً على مؤشرات النمو الاقتصادي المختارة. وخلصت الدراسة إلى أن الأنشطة المفسدة تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي في غانا بشكل مستقل ومتبادل.

كما اتفقت دراسة Klaus Gründler, Niklas Potrafke (2019) مع النتيجة التي ترى أن الفساد مرتبط بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي، وهذه الدراسة بنيت على بيانات من ١٧٥ دولة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨.

وجاءت دراسة Anas Al Qudah et al (2020) متسقة مع هذه النتائج، وهي الدراسة التي هدفت إلى فهم أفضل لظاهرة الفساد في تونس وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٤ باستخدام نموذج (ARDL). وأظهرت النتائج التجريبية أن الفساد كان له تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تونس خلال الفترة محل الدراسة.

واتفقت دراسة SULE AKKOYUNLU AND DEBORA RAMELLA (2020) مع هذه النتائج، وهي التي بحثت في تأثير الانفتاح على التجارة والفساد على التنمية الاقتصادية لشريحة من ١٤٣ دولة لعام ٢٠٠٠ من خلال تحليل آثار الانفتاح التجاري والفساد على الدخل والإنتاجية والابتكار وعدم المساواة في الدخل، حيث تشير التقديرات إلى أن الفساد يؤثر سلباً على دخل الفرد والإنتاجية والابتكار.

وفي دراسة Chang-Qing Song et al (2021) وباستخدام نماذج بانل ونموذج متجه تصحيح الخطأ للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٦، بحثت هذه الورقة في العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والتنمية المالية في ١٤٢ دولة على المدى الطويل. وتم تقسيم العينات إلى عينة فرعية للبلدان المتقدمة وعينة فرعية للبلدان النامية. تؤكد النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفساد، سواء في العينة التي تم تطبيقها على الدول مجتمعة، أو على الدول النامية، كما تشير تقديرات النموذج إلى أن للنمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً

على التنمية المالية، بينما للفساد تأثير سلبي. وتُظهر نتائج متجه تصحيح الخطأ أنه توجد علاقات سببية بين الفساد والتنمية الاقتصادية في الدول النامية بينما لا توجد هذه العلاقة في الدول المتقدمة.

وقامت دراسة Leonardo and Angela (2021) بتحليل آثار الفساد على النمو الاقتصادي لمستويات مختلفة من الحرية الاقتصادية وذلك بالتطبيق على ٣٠ دولة (١٩ دولة من أمريكا اللاتينية و ١١ دولة من آسيا والمحيط الهادئ) في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٧ باستخدام نموذج بانل، والنتيجة المهمة في هذه الدراسة هي المقارنة بين أمريكا اللاتينية وآسيا فيما يتعلق بتأثير الفساد على النمو الاقتصادي. فبالنسبة لأمريكا اللاتينية توصلت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية، أما فيما يتعلق بالدول الآسيوية، فقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للفساد على البلدان ذات الحرية الاقتصادية الأقل.

٢-٢. الأثر على الاستثمار الداخلي والخارجي:

يؤدي الفساد إلى تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الفساد له نفس تأثير الضريبة المباشرة. (Wei, 1997a)، وكلما كان من الصعب تحديد درجة الفساد كلما زاد الأثر على الاستثمار المباشر. فالتغير الكبير في درجة الفساد يعمل عمل مفعول ضريبة عشوائية ولا يمكن تقديرها. وهكذا فزيادة درجة الفساد وعدم تقديره والتنبؤ به يعمل عمل زيادة معدل الضريبة على المشروع. وتوصل (Wei, 1997b) إلى أن ارتفاع معدل الفساد من مستواه في سنغافورة إلى مستواه في المكسيك يساوي زيادة المعدل الحدي للضرائب على المشروع بمعدل ٢٠%. وفيما يخص أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر فقد توصل كل من Drabek, Wei (2000) and Payne (1999) and Habib and Zurawicki (2001) إلى أن الفساد يعد معوقاً لتدفق هذه الاستثمارات، فيؤدي الفساد إلى نقص في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة ٠,٥١%. ويؤدي الفساد إلى زيادة الإنفاق العام، لأن مشروعات الاستثمار الحكومي تترك فرصة لتلاعب موظفي الإدارة العليا من أجل الحصول على رشاوي. كما أن الفساد يشوه آثار السياسة الصناعية على الاستثمار.

وقامت دراسة Abdelaziz and Helmi (2017) بتحليل آثار الفساد على الاستثمار والنمو في ١٥ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٣. باستخدام دليل الفساد في الدليل الدولي لمخاطر الدول (ICRG) وأجروا تحليلاً للاندماج المشترك وإجراءات سببية جرانجر لاكتشاف العلاقات الديناميكية بين المتغيرات. تشير النتائج إلى أن الفساد يمثل عقبة خطيرة أمام النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لأنه يؤثر على الأنشطة الاستثمارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣-٢ الأثر على التضخم وسعر الصرف:

بينما توصل (2000) Al-Marhubi إلى أن الفساد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة تتراوح بين ٠,١٧، ٠,٢٦، %، فإن (2002) Bahmani – Oskooee and Nasir توصل إلى أن الفساد يؤدي إلى خفض سعر الصرف الحقيقي بنسبة ٠,٣، %، وهذه النسبة، وإن كانت صغيرة، إلا أنها يمكن اعتبارها مؤشرا على الأقل على سلبية أثر الفساد على سعر الصرف.

٤-٢ الأثر على الإنفاق العام:

توصلت دراسة هدفت إلى بحث أثر الفساد على كمية وتخصيص الإنفاق العام في نحو ٩٦ دولة نامية في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ (مصر وأغلب الدول العربية من بين هذه الدول)، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى، إلى نتيجتين على كمية الإنفاق العام الحقيقي، وعلى هيكل الموازنة أي على تخصيص الإنفاق العام بين الاستخدامات المختلفة. أولا: أن المستوى المرتفع من الفساد يخفض كمية الإنفاق الحقيقي، وثانيا ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الفساد يخفض الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق، أي أن الفساد يخفض الإنفاق الاجتماعي. وعلى العكس فإن الفساد يؤدي إلى زيادة نصيب الدفاع والطاقة والثقافة culture، أما نسب الإنفاق المخصصة إلى النقل والاتصالات والزراعة والصناعة والحماية الاجتماعية فلا تتأثر بالفساد. وفي تفسيره للنتائج التي توصل إليها يرى — ومن جانب الطلب على الرشى — أن طالبي الرشوة يفضلون قطاعات الإنفاق التي يسهل من خلالها الحصول على الرشوة، والتي تتم في جو من السرية، مثل الإنفاق العسكري والإنفاق على الطاقة. أما في جانب العرض فإن الشركات تفضل رشوة الموظفين في الخارج لتصدير معدات عسكرية أو وقود، فضلا عن أنه في قطاعات مثل الدفاع والطاقة وإلى حد أقل قطاع الثقافة تكلف المشروعات فيها استثمارات كبيرة، وهي في الوقت نفسه تحقق عائدات كبيرة للمنتجين، ومن ثم يزداد استعدادهم لدفع رشى من أجل الحصول على هذه المشروعات. ولم يتوقف أثر الفساد على النفقات العامة بل امتد إلى الإيرادات العامة فقد توصل (1998) Ghura إلى أن الفساد يؤدي إلى انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ - ٢,٩، %، كما أن (2000) Tanzi & Davoodi توصل إلى أن الفساد يقلل من نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,١ إلى ٤,٥ %.

وبغض النظر عن حجم الإنفاق العام، فإن الفساد يؤثر في تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة على النحو التالي، وهو الأمر الذي أكدته دراسات عديدة:

١. يؤدي الفساد إلى تخفيض الإنفاق العام على التشغيل والصيانة الخاصة بالبنية الأساسية. وقد أثبت (1997) Tanzi, Davoodi أن الفساد يؤدي إلى انخفاض نسبة الطرق المعبدة بحالة جيدة بنسبة ٢,٢ - ٣,٩ %.

٢. يؤدي الفساد إلى زيادة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد توصل (Gupta, de Mello and Sharan (2001) إلى أن الفساد يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري بنسبة ٠,٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
٣. يؤدي الفساد إلى تخفيض الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد توصل (Mauro (1998 إلى أن الفساد يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٠,٧ - ٠,٩٪، كما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام على الصحة بنحو ٠,٦ - ١,٧٪. كذلك، ونظرا لأن الفساد يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على الصحة، فإنه يؤدي كذلك إلى زيادة معدل وفيات الأطفال حسب دراسة (Gupta, Davoodi, and Tiongson (2000 بنحو ١,١ إلى ٢,٧ لكل ألف من الأحياء.

٢-٥ الأثر على الفقر وتوزيع الدخل:

يؤدي الفساد إلى انخفاض إنتاجية الاستثمار العام، وكذلك انخفاض إنتاجية الاستثمار في البنية الأساسية للدولة، كما يؤدي إلى تخفيض الإيرادات من الضرائب، حيث يقع العبء الأساسي للفساد على إدارات الضرائب والرسوم الجمركية، مما يقلل من قدرة الدولة على تنفيذ برنامج الإنفاق العام المستهدف والتي يستفيد منها الفقراء. فقد توصل (Gupta, Davoodi, and Alonso-Terme (1998 إلى أن الفساد المرتفع يزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل، ويزيد من الفقر، ويقلل من النمو الاقتصادي، كما توصل (Gupta, Davoodi, and Alonso-Terme (1998 إلى أن الفساد يقلل من معدل نمو دخل الفقراء بنسبة ٢-١٠٪.

٢-٦ الأثر على التنمية البشرية:

يؤدي الفساد إلى انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة والتي ليس من السهل إخضاعها لممارسات فساد، وللأسباب نفسها ينخفض الإنفاق على التشغيل والصيانة، دون أن يعني ذلك عدم وجود فساد في توفير هذه الخدمات بالكلية، فتوفير خدمة الصحة يمكن أن يشوبه فساد يتمثل في تقاضي بعض الأطباء والجهاز المعاون رشوة من أجل الحصول على خدمة صحية أفضل وأسرع. كما بحث (Akhter (2004 العلاقة بين التنمية البشرية والفساد، وتوصل إلى أن العولمة الاقتصادية ترفع من مستوى الحرية الاقتصادية والتي بدورها تحسن من مؤشرات التنمية البشرية، كما أن زيادة العولمة الاقتصادية تخفض من مستوى الفساد، ومن ثم تدعم مستوى التنمية البشرية.

وبالاعتماد على بيانات ٩٠ دولة (٢٠٠١) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير حجم واتجاه العلاقة الإحصائية بين رقم الفساد ومستوى التعليم فقد توصل (Jadav إلى وجود ارتباط موجب وقوي ومعنوي بين درجة طهارة الإدارة والحكم ومستوى التعليم. وقد سبق الإشارة إلى انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة المصاحبين للفساد، كما بحث (Gupta, Davoodi, and Tiongson (2000 أثر الفساد على نسبة التسرب من التعليم فوجدوا أن الفساد يؤدي إلى زيادة نسبة التسرب بنحو ٤,٨ - ٤,٨٪.

٧-٢ الفساد والعولمة

بالاعتماد على بيانات ٩٠ دولة (٢٠٠١) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير حجم واتجاه العلاقة الإحصائية بين رقم الفساد ودرجة انفتاح الاقتصاد فقد تم التوصل إلى وجود ارتباط موجب وقوي ومعنوي بين درجة طهارة الإدارة والحكم ودرجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي.

أما دراسة (Olatunde Julius Otusanya (2011) فقد قدمت مفهوماً جديداً لعلاقة الفساد بالدول المتقدمة وتأثير ذلك على الدول النامية، فقد قيل إن الفساد المالي ليس مرادفاً للبلدان النامية فحسب، بل إنه يمثل أيضاً مشكلة كبيرة في البلدان المتقدمة

ففي حين تولي دراسات عديدة اهتماماً للفساد في البلدان النامية، فإن دراسات أخرى قد أشارت إلى تورط الدول الغربية كميمنة لجانب العرض وجانب المقصد لـ "الأموال الفذرة". ما يشير إليه هذا هو أن هناك بنى تحتية تسهل الممارسات المعادية للمجتمع النامي، وأن مكافآت هذه الجرائم تشير إلى الغرب. جادل عدد من الدراسات بأن الدول الغربية يبدو أنها تلعب دوراً رئيسياً في الممارسات المعادية للمجتمعات النامية، فقد كانت أنشطة الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في الدول الغربية مسؤولة عن غالبية الفساد من خلال غسل الأموال والتحويلات غير المشروعة للأموال، وبالتالي لا يمكن اتهام البلدان النامية بأنها فاسدة دون وجود صلة بالفسادين في الدول المتقدمة، فالدول الغربية توفر البنى التحتية التي تسهل الفساد في الدول النامية، فالشركات متعددة الجنسيات التي تعد أكبر الجناة الذين يستخدمون شبكة معقدة من الشركات النظرية في الملاذات الضريبية لإخفاء أرباح بمليارات الدولارات من الضرائب، وقد تم ربط حالات عديدة من الممارسات المعادية للمجتمع في البلدان النامية بالبنوك الغربية بسبب المأوى الذي توفره للأموال غير المشروعة القادمة من البلدان النامية، وقد أظهر عدد من التقارير مسؤولية البنوك الغربية عن بعض المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، في الوقت نفسه التزمت الدول الغربية الصمت حيال دور البنوك الأوروبية في تحويل الثروات إليها.

٨-٢ الفساد واللامركزية:

عدد (Tiebout (1956) مزايا اللامركزية وأبرزها الكفاءة في توفير السلع والخدمات بالإضافة إلى الضرائب، وبالإضافة إلى ذلك، وبالإضافة إلى أنه في ظل نظام لامركزي يكون أسهل على السكان المحليين مراقبة سلوك البيروقراطية، وهذا يعد تحركاً في اتجاه فساد أقل مصاحباً للامركزية. ومن ناحية أخرى فقد ركز Prud'homme 1995 على مخاطر اللامركزية التي يمكن أن تتفوق على الآثار الإيجابية لها، فيقرر أن الهيكل الحكومي القائم على اللامركزية يعطي فرص أكبر للفساد على المستوى المحلي وذلك للأسباب التالية: أولاً: أن السلطات المحلية في ظل اللامركزية ربما يكون لها صلاحيات أكبر، وثانياً: أن ضغط جماعات المصالح على البيروقراطية المحلية ربما يكون أشد بالمقارنة بالضغط على البيروقراطية المركزية.

ولقد تم دراسة العلاقة بين اللامركزية المالية والفساد عمليا فهناك دراسة Fisman & Gatti (2002a) قدرت العلاقة بين درجة لامركزية النفقات ومؤشر الفساد من واقع بيانات مقطوع عرضي عن الدول. وتبين من هذه الدراسة أن زيادة درجة اللامركزية تصاحبها درجة أقل من الفساد. أما Arikan 2004 فقد أجرى دراسة مقارنة وجدت فيها أن الفساد أقل في ظل البلاد التي تعيش لامركزية، وفي هذه الدراسة استخدمت اللامركزية المالية، وليس فقط لامركزية الإنفاق، كمعيار للامركزية، فقد استخدم نموذج يقوم على تنفيذ اللامركزية من خلال الزيادة الأفقية لعدد الوحدات الإقليمية أو المحلية، وفي ظل هذه الظروف فإن زيادة درجة المنافسة بين رأس المال المتحرك mobile capital بين الوحدات يؤدي إلى تقليل الفساد، وهذا يفضي إلى القول بأن اللامركزية سلاح فعال لمقاومة الفساد. أما Ellis & Dincer (2005) فقد حلل العلاقة بين الفساد واللامركزية بالاعتماد على مقياس تنافسي Competition – Yardstick وهنا فإن المصوتين يقارنون بين نتائج السياسات في مقاطعتهم والنتائج في المقاطعات المجاورة، ومن ثم ينفذون ما يسمى بالمنافسة الإقليمية interregional competition، وفي ظل ظروف معينة فإن المنافسة الكاملة يمكن أن تساهم في تخفيض الفساد.

والنماذج التي تفضل اللامركزية تقوم على افتراض إمكانية مراقبة سلوك الموظف العام من خلال هذه اللامركزية. كما أن هذه النماذج والدراسات لم تهتم بقضية الشكل الذي تأخذه اللامركزية decentralization type of، وهل تطبق على النفقات أم الإيرادات أم الاثنين معا؟ وتقوم هذه النماذج (التي هي في صالح اللامركزية) على افتراض أساسي مؤداه إمكانية مراقبة أو ملاحظة الأعمال البيروقراطية، فإذا وجدت جهات قادرة على مراقبة البيروقراطية، أو إذا وجدت صحافة حرة، فإن اللامركزية يمكن أن تساعد في مكافحة الفساد، ولكن إذا لم تعمل هذه الآلية، فلن تكون اللامركزية فاعلة في علاج الفساد. وهذا الوضع الأخير هو السائد في عديد من الدول النامية حيث الصحافة تحت السيطرة، كما أن تدفق المعلومات عبر الراديو والإنترنت وغيرها غير موجود. فماذا يكون الوضع لو نصحنا الدول النامية باللامركزية في ظل هذه الأوضاع؟ وهنا تبدو أهمية مرحلة التنمية التي تعيشها الدولة حيث يؤثر هذا على دورة إعداد الموازنة.

ورغم الدراسات العديدة عن علاقة الفساد باللامركزية، إلا أن العلاقة بينهما غير واضحة أو ملتبسة، فتوجد نماذج عديدة توصلت إلى نتائج مختلفة، فتوصلت دراسة Brennan & Buchanan (1980) إلى أن اللامركزية (في صورة تنافس مالي) تحفض قدرة الموظفين في الحصول على دخول ريعية مقابل ما يقدمونه من خدمات، ومن ثم تدعم كفاءة القطاع العام وتخفف الفساد. وفي نفس الخط فإن (Vihny & Shleifer 1993) يريان أن التنافس بين الموظفين للحصول على الرشوة سوف تؤدي إلى انخفاض مستوى أو قيمة الرشوة حتى تصل إلى الصفر.

من ناحية أخرى وجد من هاجم اللامركزية ودافع في المقابل عن المركزية مقدما الحجج التالية:

١. أول الحجج المطروحة ضد اللامركزية (Persoson & Tabellini 2000) وتقوم على جودة أو نوعية البيروقراطية، وتتمثل في أن العمل في الحكومة المركزية يعطي وضعية وقوة للمتعاملين أكبر من التعامل مع الحكومات المحلية، وهذا ممكن أن يؤدي إلى بذل مجهود أكبر في المؤسسات المركزية ورقابة أفضل ومن ثم فساد أقل. كذلك ففي ظل هيكل لامركزي شديد للحكومة يمكن أن تكون ضغوط جماعات المصالح المحلية أشد على الموظفين العموميين.
٢. أما الحجة الثانية ضد اللامركزية فهي تركيز السلطة في إدارات تقدم مجموعة من الخدمات المتكاملة، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الموظفين، مما يمكن ان يؤدي إلى مستوى مرتفع من الفساد (حجة تركيز السلطة محليا).
- أما دراسة (Lessmann 2006)، والتي توسعت في معايير الفساد ومعايير اللامركزية وغطت بيانات عن فترة زمنية أطول ١٩٨٢-٢٠٠٢ نحو ٦٠ دولة، للتغلب على المشاكل الإحصائية التي صادقتها الدراسات السابقة فقد توصلت إلى:
 - ما تم التوصل إليه يتفق مع ما توصل إليه آخرون، أي كلما زادت درجة اللامركزية في دولة كلما انخفض مستوى الفساد. وهذه النتيجة تصدق عند استخدام كافة مؤشرات الفساد (لاحظ هنا أن مؤشر الفساد يعكس غياب الفساد absence of corruption)، وعند استخدام مؤشرات بديلة للامركزية. كذلك فإن درجة التنمية التي تحققتها الدولة لها أثر كبير على الفساد.
 - أن العلاقة بين الفساد واللامركزية تتوقف على مستوى التنمية في الدولة، ففي الدول الغنية فإن للامركزية أثر موجب على الفساد (أي تؤدي إلى نقص الفساد)، أما الدول الفقيرة فيبدو أنها تعاني من اللامركزية، وهذه النتيجة ربما ترجع إلى غياب آلية مراقبة البيروقراطية في هذه الدول. والنتيجة المستخلصة هنا أنه ربما تكون اللامركزية استراتيجية غير مناسبة لمكافحة الفساد في الدول النامية.
- وكما أظهرت دراسات عديدة، فإن المتغير غير المناسب لقياس اللامركزية يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية تماما، فمثلا أظهرت دراسة (Treisman 2000) وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين حيث تؤدي زيادة اللامركزية إلى زيادة الفساد، ولكن اللامركزية، مقاسة بمتغير عشوائي بسيط simple dummy variable يعكس ما إذا كانت الدولة لها هيكل فيدرالي أم لا، ولهذا يجب أن تفسر هذه النتيجة بحذر بسبب عدم وجود متغيرات ضابطة control variables.

٣- النموذج المستخدم والبيانات ومصادرها

لدراسة أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في بعض الدول العربية تم استخدام بعض الأساليب القياسية الملائمة لذلك، فتم في البداية استخدام اختبار "ديكي فولر" الموسع Augmented Dicky Fuller Test ولذلك لاختبار سكون البيانات محل الدراسة، وذلك لتجنب الحصول على انحدار زائف، ثم تم استخدام نموذج "بانل" Panel Data ، حيث أن استخدام هذا النموذج يقلل من انحياز المقدرات التي يتم الحصول عليها، كما أنه يقلل من وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، ويعمل كضابط للتحكم في عدم تجانس المتغيرات، ويمكننا من تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. (Baltagi (2008

وللتوصل للعلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم استخدام اختبار "والد" Wald Test

واعتمادا على ما تم التعرض له في العديد من الدراسات السابقة تم صياغة العلاقة القياسية على النحو التالي:

$$GDPPC_{it} = a_0 + \sum_{i=1}^p a_1 CPI_{it} + \sum_{i=1}^p a_2 EF_{it} + \sum_{i=1}^p a_4 FDI_{it} + \sum_{i=1}^p a_5 GCF_{it} + \sum_{i=1}^p a_6 GFCE_{it} + e_{it}$$

حيث:

$GDPPC$ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبرا عن التنمية الاقتصادية كمتغير تابع

CPI مؤشر تصورات الفساد

EF مؤشر الحرية الاقتصادية

FDI الاستثمار الأجنبي المباشر

GCF إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

$GFCE$ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي

E الخطأ العشوائي

يتم الإشارة إلى الفترة الزمنية بالرمز t ، ويتم تمثيل البلدان بالرمز i

ومؤشر تصورات الفساد يصنف الدول بناءً على نظرة الخبراء ومديري الأعمال إلى القطاع العام في الدولة. وهو مؤشر مركب، وهو مزيج من ١٣ دراسة استقصائية وتقييم للفساد، تم جمعها من قبل مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة. يعتبر مؤشر تصورات الفساد أكثر مؤشرات الفساد استخدامًا في جميع أنحاء العالم. وبدء قياس المؤشر منذ عام ١٩٩٥ وكانت قيمته تتراوح بين صفر و ١٠ حتى عام ٢٠١١، ثم تم تغيير القيمة لتتراوح بين صفر و ١٠٠ منذ عام ٢٠١٢، مع العلم أنه كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض معدلات الفساد. وقد تم الحصول على بيانات المؤشر من موقع منظمة الشفافية الدولية <https://www.transparency.org>

أما مؤشر الحرية الاقتصادية فتم تعريفه على أنه حق أساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته. وتتراوح قيمته بين صفر و ١٠٠. ويتم قياس الحرية الاقتصادية بناءً على ١٢ عاملاً كمياً ونوعياً، مجمعة في أربع فئات أو ركائز عريضة للحرية الاقتصادية وهي:

سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)

حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، السلامة المالية)

الكفاءة التنظيمية (حرية إقامة المشروعات، حرية العمال، الحرية النقدية)

الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية)

مع العلم أنه كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على ارتفاع قيمة الحرية الاقتصادية.

وقد تم الحصول على بيانات المؤشر من <https://www.heritage.org/index>

أما باقي البيانات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي فقد تم الحصول عليها من موقع البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

وجميع بيانات المتغيرات بيانات سنوية في الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٢٠.

والدول التي تم تطبيق الدراسة عليها هي: مصر، وتونس، والجزائر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والأردن، ولبنان، والكويت، وقد تم اختيار هذه الدول نظراً لتقاربها في مؤشر تصورات الفساد، حتى لا يؤدي اختلاف قيمة المؤشر بصورة كبيرة بين الدول إلى التأثير السلبي في الحصول على نتائج عن تأثيره على التنمية الاقتصادية، كذلك لم تتوفر بيانات خاصة بمؤشر الفساد للعديد من الدول مثل اليمن والعراق وسوريا.

٤- نتائج الدراسة القياسية

٤-١ اختبار جذر الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى تحديد درجة السكون (Stationarity) في كل سلسلة زمنية مستخدمة، وقد تم استخدام اختبار (ديكي فولر) الموسع (ADF)، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار للسلاسل في مستواها العادي وفروقها الأولى.

جدول (١) نتائج اختبار (ديكي فولر) الموسع

السلسلة الزمنية	البيانات في مستواها العادي	البيانات في فروقها الأولى
	قيمة P	قيمة P
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٥٦	٠,٠١٥
مؤشر تصورات الفساد	٠,٠١٦٠	-----
مؤشر الحرية الاقتصادية	٠,٠١٥٣	-----
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠,٠٠٢١	-----
إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٨٢١٣	٠,٠٠٠٠
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٠,٥٦٣٤	٠,٠٠٠٠

وكما يتضح من الجدول فإن البيانات بعضها مستقرة في مستواها العادي، مثل مؤشر تصورات الفساد والحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وبعضها مستقرة في فروقها الأولى مثل تكوين رأس المال البشري والانفاق الاستهلاكي الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٢ نتائج نموذج بانل

الجدول التالي يعرض نتيجة نموذج بانل

جدول (٢) نتيجة نموذج بانل

Dependent Variable: GDPPC				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8483.756	4254.258	1.994180	0.0482
CPI	121.6125	41.91008	2.901749	0.0044
EF	12.19073	63.67859	0.191442	0.8485
FDI	-175.7332	70.65199	-2.487306	0.0141
GCF	18.67209	45.79670	0.407717	0.6842
GFCE	-199.8221	75.93887	-2.631355	0.0095
F-statistic	204.8583	Durbin-Watson stat		2.359644
Prob(F-statistic)	0.000000			

وبفحص مستوى اختبار "فيشر"، نلاحظ أن احتمال الاختبار هو ٠,٠٠٠٠٠٠، مما يدل على أن الانحدار ككل له معنوية مرتفعة، بالإضافة إلى ذلك توضح معلمة Durban Watson أن النموذج خالٍ من الارتباط الذاتي.

ويمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار الناتجة على النحو التالي:

$$\text{GDPPC} = 8483 + 121.61 \text{ CPI} + 12.19 \text{ EF} - 175.73 \text{ FDI} + 18.67 \text{ GCF} - 199.82 \text{ GFCE}$$

$$(1.99) \quad (2.9) \quad (0.19) \quad (-2.48) \quad (0.4) \quad (2.6)$$

وبالنظر لنتائج المعادلة السابقة يتضح ما يلي:

- يوجد تأثير طردي معنوي لمؤشر تصور الفساد على التنمية الاقتصادية، بمعنى أن ارتفاع قيمة المؤشر (والذي يعني انخفاض معدلات الفساد) يؤدي الى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات التي تم عرضها، والتي أكدت على التأثير السلبي للفساد على التنمية الاقتصادية.
- ليس هناك تأثير معنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في البلدان محل الدراسة، ويرجع ذلك في جانب كبير منه للاستقرار النسبي للمؤشر حيث لم يحدث تغير كبير في قيمة المؤشر لأغلب الدول خلال فترة الدراسة. وتكرر نفس الأمر لمتغير التكوين الرأسمالي.
- جاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر عكسيا على التنمية الاقتصادية، وقد يرجع ذلك لاتساع نطاق الاستثمار في النفط في العديد من دول الدراسة، وهو الذي يقتصر على الاستخراج فقط.
- جاء تأثير الانفاق الحكومي عكسيا. وذلك يرجع في جانب كبير منه إلى أن الإنفاق الحكومي في أغلبه مرتبط بالنفقات الجارية وهذا كما يتضح أن المؤشر المستخدم هو لقياس الانفاق الحكومي الاستهلاكي وليس الاستثماري.

٤-٣ نتائج اختبار "والد"

لاختبار وجود علاقة سببية بين المتغيرات التي ثبت أن لها تأثير معنوي على التنمية الاقتصادية تم تنفيذ اختبار والد Wald Test، مرة بالتطبيق على متغير مؤشر تصورات الفساد منفردا، ومرة أخرى على المتغيرات الثلاثة التي ثبت أن لها تأثير معنوي، وهي متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفاق الحكومي بالإضافة لمتغير مؤشر تصورات الفساد. والجدول التالي يعرض نتيجة اختبار العلاقة السببية بين مؤشر تصورات الفساد والتنمية الاقتصادية

جدول (٣) نتيجة اختبار والد للسببية لمتغير الفساد

Wald Test:			
Test Statistic	Value	Df	Probability
t-statistic	2.901749	130	0.0044
F-statistic	8.420148	(1, 130)	0.0044
Chi-square	8.420148	1	0.0037
Null Hypothesis: C(1)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	121.6125	41.91008	

وكما توضح النتائج يتم رفض الفرض القائل إن متغير مؤشر الفساد ليس له علاقة سببية مع التنمية الاقتصادية، ويتم التأكيد على وجود العلاقة السببية بين متغير مؤشر تصور الفساد والتنمية الاقتصادية.

والجدول التالي يعرض نتيجة اختبار والد للمتغيرات مجتمعة

جدول (٣) نتيجة اختبار والد للسببية للمتغيرات مجتمعة

Wald Test:			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	6.973756	(3, 130)	0.0002
Chi-square	20.92127	3	0.0001
Null Hypothesis: C(1)=C(3)=C(5)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	121.6125	41.91008	
C(3)	-175.7332	70.65199	
C(5)	-199.8221	75.93887	

وكما هو واضح فإن نتائج الاختبار تثبت وجود العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وبين التنمية الاقتصادية في الدول المختارة في الفترة محل الدراسة.

٥ - : الخلاصة والتوصيات:

١. يعني الفساد، بشكل عام، انحراف السلطة العامة من أجل تحقيق منافع أو مصالح خاصة، وهو ظاهرة عامة توجد بدرجات متفاوتة في كل المجتمعات بغض النظر عن حالة المجتمع، متقدم أم متخلف، وبغض النظر عن عقيدته وأبعاده الحضارية. وقد بدأ الاهتمام يبحث أسباب الظاهرة ونتائجها منذ النصف الثاني لتسعينات القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها: انتشار المد الديمقراطي، واتساع الحريات وكأثر إيجابي من آثار لعولمة. وهذا الاهتمام العالمي يقابله إهمال عربي بسبب غياب الديمقراطية، وعدم تشجيع الصفوة الحاكمة لبحث هذه الظاهرة.
٢. تتعدد أنواع الفساد كما تتعدد أسبابه. وأهم أسبابه: عدم وضوح القواعد والقوانين في ظل دور كبير للدولة، وغياب الشفافية والقابلية للمحاسبة، وكذلك ضعف الالتزام بالقانون وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل، وهناك عوامل أخرى تلعب دورا في استئراء الفساد مثل انغلاق النظام الاقتصادي والسياسي، والتعدد العرقي في المجتمع، حيث تتقدم مصلحة الطائفة أو الفئة على حساب الوطن، بالإضافة الى غياب القدوة والمثل من جانب القيادات مع ضعف الرقابة المؤسسية. وفي المنطقة العربية يلعب انخفاض مستويات الأجور في المستوى الإداري الأدنى والمتوسط بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية دورا مهما في تفسير الفساد.
٣. تختلف أسباب الفساد في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وترجع في الأولى إلى زيادة تدخل الدولة، والرغبة في المحافظة على استقرار النظم السياسية في ظل الندرة المالية، ووجود ضعف هيكل متصل بحقوق الملكية، يتمثل في ضعف إنتاجية الأصول، ومن ثم نقص القدرة على حمايتها، وأخيرا انتشار النهب المصاحب لضعف الدولة المركزية.
٤. تشير أغلب الكتابات والدراسات العملية الداعمة لها إلى غلبة الآثار السلبية للفساد على آثاره الإيجابية، وتتمثل هذه الآثار السلبية فيما يلي:
 - نقص معدل النمو وتدهور الكفاءة وسوء تخصيص الموارد بالإضافة إلى نقص الاستثمار المحلي والأجنبي
 - نقص الإنفاق على التعليم والصحة لحساب الإنفاق على التسليح والأنشطة الأخرى التي تسهل ممارسات الفساد فيها
 - يؤثر الفساد سلبا على التنمية البشرية من خلال انخفاض الإنفاق العام على التعليم والصحة والبنية الأساسية، كما أن الفساد يزيد من رجعية النظام الضريبي
 - يضر الفساد بالمشروعات الصغيرة من خلال رفع تكاليفها

-
-
- يضعف الفساد النسيج الاجتماعي ويقوض الثقة في الدولة والنظام العام
 - يصاحب الفساد تزايد عدم العدالة في توزيع الدخل مع زيادة معدلات الفقر
 ٥. توصلت الدراسة القياسية التي تم تنفيذها على عدد من الدول العربية إلى التأثير السلبي الذي يمارسه الفساد على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وقد توصلت الدراسة كذلك لوجود علاقة سببية بين الفساد والتنمية الاقتصادية في هذه الدول، وهو ما يتسق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة.
 ٦. تؤدي اللامركزية في الغالب إلى التقليل من الفساد بسبب إمكانية مراقبة سلوك الموظف العام بدرجة أكبر منها في حالة المركزية
 ٧. تختلف أساليب علاج الفساد في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية وقد يكون من المهم في هذه الدول الأخيرة من أجل علاج ناجع للفساد أن يتم ذلك في إطار استراتيجية لإصلاح الإدارة والحكم، هذا بالإضافة إلى عناصر الاستراتيجية التقليدية للتقليل من الفساد مثل إصلاح هيكل الأجور والخصخصة، وتقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي مع زيادة درجة الشفافية والقبالية للمحاسبة.
 ٨. يجب زيادة الوعي العام بالنتائج السلبية العديدة للفساد من خلال نشر التقارير عن القطاعات الأكثر فسادا في الدول مع استخدام جيد لوسائل الاعلام في ذلك.
 ٩. العمل على رفع رواتب ومكافآت العاملين في القطاعات التي ترتبط بالفساد بما يؤثر إيجابا على حوافزهم لمكافحة الفساد مع ربط المكافآت بالإنتاجية ومستوى الأسعار.
 ١٠. العمل على تشجيع المواطنين في الإبلاغ عن الفساد بزيادة الحوافز المقدمة وتوفير الحماية القانونية لهم.
 ١١. العمل على زيادة المشروعات التي يكون لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من أجل تسريع التنمية الاقتصادية وبالتالي خفض الفساد.
 ١٢. مع ما شهدته العديد من البلدان محل الدراسة من اضطرابات اجتماعية في العشر سنوات السابقة يجب معالجة الفساد بشكل فعال ومتسق لتجنب المزيد من التوترات الاجتماعية.

المراجع

- Abdelaziz Hakimi, Helmi Hamdi, 2017, Does corruption limit FDI and economic growth? Evidence from MENA countries, International Journal of Emerging Markets, Vol. 12 No. 3.
- Ades, A. & Di Tella, R. 1997, “The New Economics of Corruption: A Survey and Some New Results” , Political Studies 45.
- Ades, A. and Di Tella, R. (1997), The New Economics Of Corruption: A Survey and Some New Results, Political Studies 45.
- Ades, A. and Di Tella, R. (1999), Rents, Competition, and Corruption, The American Economic Review 89.
- Alesina et al 2003, “Fractionalization”, Journal of Economic Growth 8.
- Alexander Cotte Poveda*, Jorge Enrique Martínez Carvajal, Nicolas Ronderos Pulido, Relations between economic development, violence and corruption: A nonparametric approach with DEA and data panel, Published by Elsevier Ltd.
- Ali, A.. M. And Hodan Said Isse, 2003, “Determinants of Economic Corruption: A Cross-Country Comparison”, Cato Journal 22.
- Al-Marhubi, F.A. (2000), “Corruption and Inflation” Economics Letters 66.
- Anas Al Qudah, Azzouz Zouaoui , Mostafa E. Aboelsoud(2015), Does corruption adversely affect economic growth in Tunisia? ARDL approach, Journal of Money Laundering Control Vol. 23 No. 1.
- Arikan, G. G. (2004), “Fiscal decentralization: A Remedy for Corruption? International Tax and Public Finance 11.
- Bahmani– Oskooee and Nasir, A. (2002), “Corruption, Law and Order, Bureaucracy and Real Exchange Rate”, Economic Development and Cultural Change 50.

-
-
- BALTAGI BADI H, (2008). Forecasting with Panel Data, Journal of Forecasting, J. Forecast. 27, 153–173.
 - Beck, P.J. and Maher, M.W. (1991), "The Impact of Foreign Corrupt Practices Act on US Exports", Managerial and Decision Economics, XII.
 - Broadman and Recanatini (2000), "Seeds of Corruption: Do Market Institutions Matter?" World Bank Working Paper No. 2368, Washington, DC, World Bank.
 - Ce Shen, John B .Williamson, 2005, Corruption, Democracy, Economic Freedom, And State Strength: A Cross-National Analysis, International Journal; of Comparative Sociology, Vol. 46 (4).
 - Chang-Qing Song, Chun-Ping Chang, Qiang Gong, (2021), Economic growth, corruption, and financial development: Global evidence, Economic Modelling 94.
 - Christian Lessmann, and Gunther Markwardt, 2007, One Size Fits All? Decentralization, Corruption, and Development, (online).
 - Clara Delavallade, Public expenditure in developing countries: how corruption influences its amount and allocation, undated, (Online).
 - Easterly, W. and Levine, R., 1997, "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions", Quarterly Journal of Economics 111(4).
 - Ellis & Dincer (2005), "Decentralization and Corruption and Yardstick Competition, Working Paper University of Oregon.
 - Eric Chetwynd, Frances Chetwynd, Bertram Spector, Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature, Final Report, Jan. 2003, Management Systems International, 600 Water Street, SW, Washington, DC 20024 USA, World Bank, World Development Report, 2000/2001, Attacking Poverty, Oxford University Press, p. 201.

-
-
- Eric Chetwynd, Frances Chetwynd, Bertram Spector. 2003, Corruption and Poverty: A Review of Recent Literature, Final Report, Jan, Management Systems International, 600 Water Street, SW, Washington, DC 20024 USA
 - Fisman & Gatti (2002), "Decentralization and Corruption: Evidence across countries, Journal of Public Economics 83.
 - Fjeldstand, O. H. (2004), "Decentralization and Corruption, a review of Literature, Working Paper, Chr. Michelsen Institute.
 - Fraser-Moleketi, Towards A Common Understanding of Corruption in Africa, Draft Speech to be presented at the African Forum on Anti-Corruption 28 February 2007.
 - Ghura, D. (1998), "Tax Revenue in Sub-Saharan Africa: Effects of Economic Policies and Corruption", IMF Working Paper, Washington.
 - Girling, John, 1997, Corruption, Capitalism, and Democracy, New York: Rountledge.
 - Gobal J. Yadav, Corruption in Developing Countries: Causes and Solution (Online)
 - Gray, Cheryl W. and Daniel Kaufman, 1998, "Corruption and Development", Finance and Development.
 - Gründler, Klaus; Potrafke, Niklas, 2019, Corruption and economic growth: New empirical evidence, ifo Working Paper, No. 309, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, Munich.
 - Gupta, Davoodi and Alonso-Terme, 1998, "Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty" IMF Working Paper No. 79, Washington, International Monetary Fund
 - Gupta, de Mello and Sharan, 2001, "Corruption and Military Spending", European Journal of Political Economy, 17.
 - Gupta, S. Davoodi, H. and Tiongson (2000), "Corruption and the Provision of Health Care and Education Services", IMF Working Paper No. 116, Washington, International Monetary Fund

-
-
- Habib, M. and Zurawicki, L. (2001), “Country-Level Investments and the Effect of Corruption: Some Empirical Evidence”, International Business Review 10.
 - Hessel, M & Murphy, K (undated), “Stealing the State, and Everything Else: A Survey of Corruption in the Postcommunist World”, Transparency International Working Paper.
 - <https://www.albankaldawli.org/ar/home>
 - <https://www.heritage.org/index>
 - <https://www.transparency.org>
 - Huntington, S. P. (1968), Political Order in Changing Societies, New Haven: Yale University Press
 - Husted, Bryan W. 1999, “Wealth, Culture and Corruption”, Journal of International Business Studies 30 (2).
 - Huther and Shah, 1998, “A Simple Measure of Good Governance and its Application to the Debate on the Appropriate Level of Fiscal Decentralization”, World Bank Working Paper Series, No. 1894, Washington, D. C.
 - John Kwaku Amoh, Abdallah Ali-Nakyea, 2019, Does corruption cause tax evasion? Evidence from an emerging economy, Journal of Money Laundering Control Vol. 22 No. 2.
 - Kaufmann, Daniel, Kraay, A. and Pablo Zoido-Lobaton, 2000 , “Governance Matters: From Measurement to Action”, Finance and Development, 37 (2).
 - Keith Blackburn, Gonzalo F. Forgues-Puccio. 2010, Financial liberalization, bureaucratic corruption and economic development, Journal of International Money and Finance 29.
 - Klitgaard, R. E. (1988), Controlling Corruption, Berkeley, California: University Of California Press,
 - Lambsdorff, J.G. (1999), “Corruption in Empirical Research- A Review” Transparency International Working Paper.

-
-
- LaPorta (1997), “Trusts in Large Organizations” , The American Economic Review, Papers and Proceedings, CXXXVII (2).
 - Leff N. H., 1964, “Economic Development through Bureaucratic Corruption “, The American Behavioral Scientist 8(2).
 - Leonardo Koppe Malanski , Angela Cristiane Santos Povoia, (2021), Economic growth and corruption in emerging markets: Does economic freedom matter?, International Economics 166.
 - Lien, D. H. D., (1986) “A Note On Competitive Bribery Games? Economic Letters, Vol. 22, No. 4.
 - Manzetti, L., and Charles Blake,1997, Market Reforms and Corruption in Latin America: New Means for Old Ways”, Review of International Political Economy, Vol. 3 (Winter)
 - Mauro, 1995, Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, 110 (August).
 - Mauro, P. 1997, Why Worry About Corruption? , Economic Issues 6.
 - Mo, P.H., 2001, “Corruption and Economic Growth”, Journal of Comparative Economics, 29
 - Mohammad Habibullah Pulok, Moin Uddin Ahmed. (2015), Does corruption matter for economic development? Long run evidence from Bangladesh, International Journal of Social Economics Vol. 44 No 3.
 - Mushtaq H. Khan 2006, Governance and Anti-Corruption Reforms in Developing Countries: Policies, Evidence and Ways Forward, United Nations Conference on Trade and Development, G-24 Discussion Paper Series No. 42.
 - Nicholas A. Lash, Corruption and Economic Development, 2003: 2 (Online)
 - Nye, J.S. (1967),” Corruption and Political Development: A Cost-Benefit Analysis”, American Political Science Review61 (2): 417-427

-
-
- Olatunde Julius Otusanya, 2011, Corruption as an obstacle to development in developing countries: a review of literature, Journal of Money Laundering Control Vol. 14 No. 4.
 - Paul Salem, The Impact of Corruption on Human Development in the Arab World, A Concept Paper, The Lebanese transparency Association, Undated, (On Line)
 - Paul Salem, The Impact of Corruption on Human Development in the Arab World, A Concept Paper, The Lebanese transparency Association, Undated, (On Line).
 - Ratbek Dzhumashev.(2014), Corruption and growth: The role of governance, public spending, and economic development, Economic Modelling ,Volume 37.
 - Riley, S., 1998, “The Political Economy of Anti-Corruption in Africa” , , in: Corruption and Development, edited by M. Robinson, London: Frank Cass.
 - Rose-Ackerman, 1997, “The Political Economy of Corruption, in: K. A. Elliot (ed.) Corruption and The Global Economy, 31-60, Washington: Institute for International Economics
 - Selcuk Akcay , 2006, Corruption And Human Development, Cato Journal, Vol. 26 ,No. 1 (winter 2006).
 - Selcuk Akcay. 2006, Corruption and Human Development, Selcuk Akcay, Cato Journal, Vol. 26, No. 1.
 - Shleifer, A. & Vihny, R. (1993), “Corruption”, Quarterly Journal of Economics, Vol. 108.
 - Silverstein, K.,1992, “Marketing Misery in Latin America”, The Nation, 21 December.
 - SULE AKKOYUNLU, AND DEBORA RAMELLA, 2020, CORRUPTION AND ECONOMIC DEVELOPMENT, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 45, Number 2.

-
-
- Tanzi, V. & Davoodi, H. 1997, Corruption, Public Investment and Growth”, IMF Working Paper No. 139, Washington, International Monetary Fund.
 - Tanzi, V. (1998), Corruption Around the World, Causes, Consequences, Scope, And Cures, IMF Staff Papers, Vol. 45, No. 4.
 - Treisman, D, 2000, “The Causes of Corruption: A Cross national Study” Journal of Public Economics 76(3).
 - Vinay Bhargava 2005, The Cancer of Corruption, World Bank Global Issues Seminar Series.
 - Vinay Bhargava, 2005, The Cancer of Corruption, World Bank Global Issues Seminar Series,
 - Vinod, H. D. 1999 “Statistical Analysis of Corruption Data Using the Internet to reduce Corruption”, Journal of Asian Economics 10.
 - Waliu Olawale Shittu, Salahuddin Hassan, Muhammad Atif Nawaz, 2018, The nexus between external debt, corruption and economic growth: evidence from five SSA countries, African Journal of Economic and Management Studies, Vol. 9 No. 3.
 - World Bank, 2000, Making Transition Work for Everyone: Poverty and Inequality in Europe and Central Asia, Washington D.C.
 - World Bank, World Development Report, 2000/2001, Attacking Poverty, Oxford University Press.
 - World Bank (2007), Manual on Fiscal Transparency.
 - Yadav: 7, Akhter, H.S., 2004, “Is Globalization What It’s Cracked Up to be? Economic Freedom, Corruption and Human Development” Journal of World Business 39.

Corruption and Development

A Research in Theory with An Econometric Study

Dr. Soliman Saeed Hassan & Khalil Mohamed Khalil

Abstract

Despite the fact that corruption has existed for generations, interest in it has grown since the nineties of the twentieth century, whether on a local or worldwide basis. Corruption has detrimental impacts on growth in all nations, whether they are developed or underdeveloped. Corruption has resulted in the resignation of governments or the failure of ruling parties. This study examines this phenomenon in theory, examining its sources, effects, and implications for development efforts. To document this phenomenon, the target study revised the most relevant studies. An econometric study is also being conducted on a number of Arab nations to demonstrate the influence of corruption on economic development. The majority of literature reviews support the bad impacts of corruption. The negative impacts include; decrease of growth rate, deterioration of efficiency, misallocation of resources, as well as low rate of domestic and international investment, decrease of investment on education and health for the sake of spending on weaponry and other activities that promote corruption. Corruption also harms human development through reducing government investment on education, health, and infrastructure. Corruption has also negative effects on small enterprises as it raises their costs. Corruption is also associated with a rise in economic disparity and increasing poverty rates. The econometric study conducted on a variety of Arab nations showed that corruption had a detrimental influence on economic development. The study also found that, there is a causality relationship between corruption and economic development. The tactics used in developed nations to combat corruption differ from those used in developing countries. The traditional strategy to reduce corruption based on wage reform and privatization, as well as reducing the role of the state in economic activity while increasing transparency. In developing countries, it will be effective to treat corruption as part of a comprehensive administrative reform strategy and governance.

Keywords: corruption, human development, economic development, privatization, economic disparity, wage reform.